وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

– شعبة التاريخ –

# النظام المالي في الدولتين الرستمية والزيانية

## - دراسة مقارنة -

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص تاريخ وحضارة المغرب الأوسط

**إعداد الطالب:**

عبد الحق المقبض

**إشراف:** د/ يمينة بن صغير حضري

**المشرف المساعد:** أ/ جميلة ثابت

**أعضاء اللجنة المناقشة:**

أ.د/ إبراهيم بكير بحاز..... رئيساً

أ.د / مسعود كواتي.....مناقشاً

أ.د / يمينة بن صغير حضري.....مشرفاً

أ/ جميلة ثابت ..... مساعداً

الموسم الجامعي: 1437 – 1438هـ/2016– 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة أسكنه الله فسيح جنانه.

وإلى أمي العزيزة حفظها الله ورعاها.

إلى إخوتي وإلى جميع الأقارب.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

أهديه هذا العمل.

# شكروعرفان

نشكر الله ﷻ على مده لنا الصبر والقوة لإكمال هذا العمل.

أما بعد.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة: يمينة بن صغير حضري

وكذا المساعدة: جميلة ثابت

لصبرهما وتوجيهاتهما القيمة ودعمها لي في إنجاز هذا العمل.

ثم الشكر الوافر لأعضاء لجنة المناقشة وإلى جميع أساتذة جامعة غرداية قسم التاريخ.

**قائمة المختصرات:**

| | |
|---|---|
| تر | ترجمة |
| تح | تحقيق |
| تع | تعليق |
| تص | تصحيح |
| مر | مراجعة |
| موفم | المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية |
| د ن | دون نشر |
| د ط | دون طبع |
| د ت | دون تاريخ |

مقدمة

عرف المغرب الإسلامي بعامة والمغرب الأوسط بخاصة عدة أحداث وهي بدورها تمحورت في عدة مجالات نذكر منها: السياسي والفكري والاقتصادي ويعتبر المجال الاقتصادي مهماً ومؤثراً في آن واحد، فالاقتصاد يعتبر عصب الحياة وبدونه تصعب الأمور على الفرد والمجتمع.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد بمكوناته من زراعة وتجارة وصناعة إضافة للنظام المالي تساعده وتؤثر فيه بعض العوامل نذكر منها: الموقع الإستراتيجي، عناية الحكام وغيرها من العوامل. وعلى هذا نرى أن السلسلة متكاملة كلٌ يكمل الآخر قصد هدف واحد وهو خدمة الفرد والمجتمع. ومن خلال هذا ارتأيت اختيار موضوع بحثي المتمثل في: **النظام المالي للدولة الرستمية والزيانية –دراسة مقارنة–**. وعليه فإن إشكال الموضوع يتمحور حول: كيف كانت الأوضاع الاقتصادية للبلدين؟ وفيما تمثل النظام المالي للدولتين؟

ومنه تتفرع عدة تساؤلات:

- كيف كانت الأوضاع الاقتصادية لكلا البلدين؟
- وما مدى تأثيرها على كل من تيهرت وتلمسان؟
- ماهي موارد النظام المالي لكلا البلدين؟
- وماهي طرق إنفاقها؟
- كيف كانت العملة في البلدين؟ وما هي أهم طرق المعاملات المالية لكل من تيهرت وتلمسان؟
- ماهي أوجه المقارنة بين النظام المالي لكلا الدولتين؟

**أسباب ودوافع اختيار الموضوع:**

لا يخفى أن اختياري لهذا الموضوع يرجع إلى عدّة أسباب نذكر منها:

- الرغبة في الخوض والكتابة في هكذا مجالات.
- محاولة معرفة النظام المالي ومدى تأثيره على الاقتصاد والحياة العامة.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع باعتباره يسلط الضوء على موضوع النظم وخاصة النظام المالي وهو يعد من أهم النظم بالنظر لمكانته في الدولة وتأثيره على الفرد والمجتمع.

**الإطار الزماني والمكاني:**

بالنسبة للإطار الزماني للدولة الرستمية فهو الفترة الممتدة ما بين ( 160-296هـ/776-908م)، أما الدولة الزيانية فهو ( 633-962هـ/1235-1554م). والإطار المكاني هو المغرب الأوسط.

**المنهج المتبع:**

ولدراسة بحثي بطريقة منهجية اعتمدت على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، إضافة إلى المنهج المقارن فالمنهج التاريخي تمثل في تطرقي لبعض الأحداث التاريخية، والوصفي تمثل في وصفي لبعض المناطق والبلدان، أما المنهج المقارن فتمثل في مقارنتي بين النظام المالي لكل من تيهرت وتلمسان.

**الدراسات السابقة:**

تضمنت دراستي مجموعة من الدراسات والتي تناولت هذا الموضوع نذكر أهمها:

- سميرة شيخاوي، ليندة كحال، نظم الدولة الرستمية دراسة لنظم الحكم والإدارة والنظام المالي والقضائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، وقد أفادتني كثيراً في النظام المالي الرستمي.
- ميمونة جاب الله، السياسة المالية للدولة الزيانية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، وهي الأخرى أفادتني في معرفة النظام المالي الزيانية من موارد ونفقات وعملة.

**أهم المصادر والمراجع المعتمدة:**

تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في مذكرتي فمنها ماهو متعلق بالدولة الرستمية ومنها ما يخص الدولة الزيانية ويضاف لهذه الكتب، كتُب أخرى متعلقة بالسير والتراجم ومنها ما يخص الجغرافيا وكذا التاريخ العام.

**أ -التاريخ العام:**

- كتاب "أخبار الأئمة الرستميين"، لإبن الصغير (ت ق 3هـ)، ويعد الكتاب المصدر الأول لتاريخ الرستميين واعتمد في كتابه على الروايات الشفوية واستفدت منه في ترجمة بعض الأئمة وكذا في الحياة الاقتصادية للدولة الرستمية بشكل عام والنظام المالي خصوصاً.
- كتاب "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد" ليحي إبن خلدون (ت 1780هـ/1387م) وأفادني الكتاب في معرفة أصل بني عبد الواد، إضافة إلى أنه عرفني ببعض جوانب الاقتصاد كالصناعة وكذا بعض الموارد الزيانية كالغنائم.
- كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" لعبد الرحمان إبن خلدون (ت 808هـ/1406م) ويعد الكتاب موسوعة كبيرة لما فيه من معلومات قيمة.

واعتمدت في بحثي على الجزء السابع من الكتاب لاحتوائه معلومات عن المغرب الأوسط عموماً وتلمسان خصوصاً وأفادني الكتاب في التعرف على بعض الملوك وأهم أعمالهم بالإضافة لمعرفة أصل القبيل وكذا في ترجمة بعض القبائل.

**ب -كتب السير والتراجم:**

- كتاب "طبقات مشايخ المغرب" للدرجيني (ت670هـ) ويعدّ الكتاب ترجمة لبعض الأئمة والعلماء الرستميين واستفدت منه كثيراً فعلى الرغم من أنه كتاب طبقات إلا أن ذلك لم يمنع من تزويدي بمعلومات قيمة عن الحياة الاقتصادية وكذا بعض الموارد.
- كتاب "السير" للشماخي، وهو كتاب تاريخي قيمّ فهو يبتدأ من سيرة الرسول ﷺ وصولا لحكام الدولة الرستمية وأهم أعمالهم وأفادني الكتاب في ترجمة بعض الأئمة والشخصيات.
- كتاب "البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" لإبن مريم، ويعدّ الكتاب ترجمة للعلماء والشخصيات بتلمسان وقد أفادني الكتاب في ترجمة بعض الشخصيات كالتنسي والونشريسي وغيرهما.

**ج- كتب الجغرافيا:**

- كتاب "المغرب في ذكر إفريقية وبلاد المغرب" لأبا عبيد البكري، ويعدّ الكتاب بمثابة موسوعة جغرافية فهو أفادني في تحديد بعض المواقع إضافة إلى ذلك دعمني بالمادة العلمية خصوصاً في طرق المعاملات لكلتا الدولتين.
- كتاب "نزهة المشتاق في إختراق الآفاق" لأبي مُحَّد بن إدريس الحسيني المعروف بالشريف الإدريسي (ت547هـ/1159م) يتضمن الكتاب معلومات هامة في الجغرافيا فهو ببساطة كتاب شامل ومتخصص في الجغرافيا وأفادني في التعرف على بعض المدن بالإضافة إلى أنه ساعدني بالمادة الخبرية وخصوصا في الحياة الاقتصادية لكلتا الدولتين.
- كتاب "الروض المعطار في خير الأقطار" لمحمد بن عبد المنعم الحميري (ت 900هـ/1459م) ويعد الكتاب من الكتب الجغرافية المهمة لما يتضمنه من معلومات قيمة عن العالم الإسلامي عموماً وبلاد المغرب خصوصاً وأفادني الكتاب في تحديد بعض المناطق وما تحتويه من إمكانيات ضخمة.

**د- المراجع:**

- كتاب "الدولة الرستمية دراسة في الأوضاع الإقتصادية والحياة الفكرية" لـ إبراهيم بكير بحاز، وأفادني في معرفة بعض الموارد كالزكاة وكذا العملة الرستمية.
- كتاب "الإباضية في المغرب الأوسط" لمسعود مزهودي، وأفادني الكتاب في الجانب الإقتصادي للدولة الرستمية.
- كتاب "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع هجري (9-10م)" لجودت عبد الكريم يوسف، وأفادني الكتاب كثيراً في التعرف على الحياة الاقتصادية للدولة الرستمية وكذا النظام المالي الرستمي.
- كتاب "الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي" لمحمد عيسى الحريري وأفادني الكتاب في معرفة تاريخ قيام الرستميين وكذا التعمق في الحياة الاقتصادية للدولة.

- كتاب "تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية ج 2" لمختار حساني وأفادني في الحياة الاقتصادية للدولة الزيانية إضافة للنظام المالي الزياني.
- كتاب "تلمسان في العهد الزياني" لفيلالي عبد العزيز، وأفادني الكتاب في الجانب التاريخي للدولة وكذا الجانب الإقتصادي.

كما اعتمدت على بعض المذكرات ومجموعة من المقالات ذات الصلة بالموضوع.

**خطة البحث:**

وبخصوص الخطة المعتمدة فقد قسمتها إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول:

فصل تمهيدي عنونته "قيام الدولتين الرستمية والزيانية"، وهو بدوره ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول قيام الدولة الرستمية فتناولت فيه مراحل الدولة إضافة إلى بناء تيهرت وكذا بيعة الإمام عبد الرحمان والحدود الجغرافية للدولة، أما المبحث الثاني فهو قيام دولة بني عبد الواد فتكلمت فيه عن نسب القبيل والمراحل التاريخية التي مرت بها مدينة تلمسان واستيلاؤهم على الحكم وكذا تطرقت إلى المؤسس الحقيقي وهو يغمراسن بن زيان إضافة لعاصمتهم تلمسان.

الفصل الأول عنونته "الأوضاع الاقتصادية للدولتين الرستمية والزيانية"، وهو بدوره ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول "الحياة الاقتصادية للدولة الرستمية" فتطرقت فيه إلى الزراعة والرعي والصناعة إضافة للتجارة بنوعيها. أما المبحث الثاني فخصصته ""للحياة الاقتصادية للدولة الزيانية" فتحدثت فيه عن الزراعة وأنواع الصناعات بالدولة إضافة للتجارة وما تحتويه من أسواق وطرق تجارية.

وفيما يخص الفصل الثاني فعنونته بـ"موارد ومصارف الدولتين"، وتضمن الفصل مبحثين، المبحث الأول خاص بـ "موارد النظامين" واحتوى الموارد المالية للدولتين من زكاة وجزية وخراج وعشور إضافة للإعانات الخارجية والجباية والغنائم، أما المبحث الثاني "مصارف الأموال" فاحتوى على مصادر إنفاق الأموال وكذا طرق إنفاقها.

أما الفصل الثالث فعنونته بـ "السكة والمعاملات المالية" فتضمن مبحثين، فالمبحث الأول كان بعنوان السكة واحتوى على العملة لكلا الدولتين، أما المبحث الثاني هو المعاملات المالية وتطرقت فيه إلى طرق هذه المعاملات من مكاييل وموازين لكل من تيهرت وتلمسان.

وفي الأخير ختمت بحثي هذا بخاتمة أوجزت فيها مجموعة من النتائج المتوصل إليها وقد دعمت بحثي هذا بملاحق عبارة عن خرائط وجداول وصور.

وفي الختام أرى أن ما جاء في هذا العمل أولي ما هو إلا محاولة لكي لإبراز التاريخ الحضاري لبلاد المغرب الأوسط لقلة الدراسات حوله التي تشفي الغليل وهذا لا يجعلني أنس أن لكل بحث مجموعة عراقيل ومشقة البحث في صعوبته لهذا مع اعترضني في دراستنا إلا إضافة إلى معارفنا في مجال البحث العلمي وشكراً.

# الفصل التمهيدي

# قيام الدولتين الرستمية والزيانية

## أولاً : قيام الدولة الرستمية

## ثانياً : قيام دولة بني عبد الواد أو بني زيان

## 1)قيام الدولة الرستمية

إن قيام أي دولة كانت لا بُدَّ لها أن تجتاز بعض من المراحل المهمة والتي بدورها تدفعها نحو الاستقرار وبالتالي ازدهارها على كافة الأصعدة، وبالنسبة للدولة الرستمية فنرى أنها مرّت بـ مرحلتين أساسيتين وهما:

أ) **مرحلة الدعوة:** ارتكزت هذه المرحلة على النشاط الدعوي ولهذا نشطت فرقة الإباضية وهي نسبة لعبد الله بن إباض التميمي[1]

وامتازت هذه الطائفة بالاعتدال في نظرتها إلى مخالفيها وبعد عبد الله حمل لواء الدعوة في البصرة أبو الأشعث جابر بن زيد الأزدي [2]، والذي بفضله أقام دعائم المذهب الإباضي بناءًا على الأسس السابقة.

وكان من تلامذته رجل يدعى مسلم بن أبي كريمة التميمي [3] والذي قام بأعمال مهمة منها إنشائه معهد للدراسات الإباضية وكان يُشرف بنفسه عليه ويُعلم الطلبة وبعدها أصبح يبعث بما يسمى "حملة العلم"[4] إلى مختلف البلدان.

ضمن هذه البلاد نجد بلاد المغرب، وأول من حمل الدعوة هناك هو سلامة بن سعد وعكرمة بن سعد في أوائل القرن الثاني هجري/الثامن الميلادي[5]. وكان الهدف الرئيسي في هذه المرحلة يتمثل

---

[1] عبد الله بن إباض التميمي، هو إمام أهل الطريق وجامع الكلمة وهو العمدة في الاعتقادات والمبين لطرق الاستدلالات. انظر: أبو العباس أحمد سعد الدرجيني، **طبقات المشايخ بالمغرب** ، ج 2، تح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، د ط،، الجزائر، 1974م، ص 214.

[2] العلوم العجاج وسراج التقوى أصل المذهب وأسسه، الذي قام عليه نظامه وصفاء الدين. انظر: الدرجيني، المصدر نفسه،ج 2 ص 205.

[3] مسلم بن أبي كريمة التميمي، تعلم العلوم وعلمها ورتب الأحاديث وأحكمها وحافظ في خفية على الدين. انظر الدرجيني، المصدر نفسه، ج2، ص 238.

[4] حملة العلم، كانت تمثل مرحلة الإعداد الفكري للأشخاص الذين سيقومون بالتطبيق العملي لمبادئ الفكر الإباضي. انظر: مُحَمَّد عيسى الحريري، **الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها الخارجية بالمغرب والأندلس** ، دار القلم، ط 3، الكويت، 1987م، ص 81.

[5] أبو زكريا يحي بن أبي بكر، **سير الأئمة وأخبارهم**، تح: إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، د ط، الجزائر، 1979م، ص 06.

في نشر المذهب الإباضي وهو ما تحقق في الأخير[1].

**2) مرحلة التأسيس**

كانت هناك محاولات في هذه المرحلة لإقامة الدولة لكنها كلها باءت بالفشل بسبب قوة والي القيروان آنذاك عبد الرحمان بن حبيب[2].

وبعدها كانت جهود حملة العلم في منطقة طرابلس [3]، الذين عقدوا الإمامة لأبي الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري[4] سنة 140هـ/757م، والذي بدوره اختار عبد الرحمان بن رستم مساعدً له، وعندما دخل القيروان تولى حكمها عبد الرحمان نيابة عن أبي الخطاب الذي توجه لملاقاة جيوش ابن الأشعث[5].

بقي أبو الخطاب هناك في طرابلس إلى سنة 144هـ/761م، وكان يبعث لعبد الرحمان قصد الالتحاق به وما كاد يلتحق بإمامه حتى توقف مع جيشه عند قابس بعدما وصلته أنباء مقتل إمامه وهزيمة جيشه[6]، وعندئذٍ اضطر للعودة إلى القيروان[7] وذلك في محاولة منه لجمع شمل الإباضية فيها فيها لكنه سرعان ما غادرها خوفا من وصول ابن الأشعث وجيشه[8].

---

(1) جودت عبد الكريم يوسف، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجري** ، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، ص 25.

(2) جودت عبد الكريم يوسف، المرجع نفسه، ص 25.

(3) طرابلس: مدينة قديمة جليلة على ساحل البحر عامرة، آهلة وأهلها أخلاط من الناس. انظر: أحمد بن يعقوب بن واضح اليعقوبي، **البلدان**، دار الكتب العلمية، د ط، بيروت، د ت، ص 184.

(4) هو أحد حملة العلم وهو من حضر موت باليمن كذلك أخذ العلم عن أبي عبيدة مسلم، كما التقى ببعثة المغرب في مدرسة البصرة. انظر كذلك: إين الصغير المالكي، **أخبار الأئمة الرستميين**، تح: مُحَّد ناصر، إبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، د ط، لبنان، 1986م، ص 26.

(5) عبد الرزاق محمود إسماعيل، **الخوارج في بلاد المغرب في منتصف القرن الرابع للهجرة**، دار الثقافية، ط2، المغرب، 1985م، ص 145.

(6) عبد الرحمان بن مُحَّد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج1، دار مكتبة الحياة، ط2، بيروت، 1965م، ص 219.

(7) القيروان: هي مدينة اختطها عقبة بن نافع وكان للمدينة سور من لين وطين وهدمه زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب. انظر: اليعقوبي، المصدر السابق، ص 186.

(8) عبد الرزاق محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 146.

وبعد ذلك سلك عبد الرحمان بن رستم طريق الجريد إلى منطقة تيهرت حيث ستواتيه الظروف وسيؤسس الدولة[1].

### 3) بناء تاهرت

كان الإباضية يسعون إلى اختيار موضع لمدينتهم، والذي يجب أن تتوفر فيه بعض الصفات منها: مكان جيد الهواء، كثير المياه، خصب الأرض، قابل للعمارة، مأمون من العدو[2].

وبناءًا على هذه الشروط طافت جماعة متخصصة في الأرض، جوانب الإقليم وذلك قصد العثور على المكان المناسب، وهو ما تحقق فعثر على مكان به غابة ملتفة بالأشجار فيها أنواع الوحوش، وبعدما أمروا منادي ينادي إلى من بها من الوحوش والسباع إلى أن خرجت لوحدها[3].

وبعدها شرعوا في حرق الأشجار وإزالة الأوساخ تمهيداً لإختطاطها، وكذلك قرروا اختيار محل ليؤسسوا فيه المسجد الجامع قبل كل شيء، وعندئذٍ شرعوا في تأسيسه واختطوا المدينة بيوتا وقصوراً وأسواقاً وحمامات وأحاطوا بالمدينة سور مُحكم[4].

وبعد اختطاط تاهرت [5] بادر رؤساء الإباضية ومشايخهم باختيار إمام حتى تستكمل دولتهم الهيكل السياسي الطبيعي.

وبالفعل تم اختيار عبد الرحمان [6] لدينه ولعلمه ولمكانته ولعديد الصفات الأخرى، فبويع عبد الرحمان بالإمامة مرتين: الأولى سنة 144هـ/762م إثر وفاة أبي الخطاب ونزوله على إباضية المغرب الأوسط، والثانية سنة 160هـ/777م بعد تأسيس تاهرت.

---

[1] أبو زكريا يحي، المصدر السابق، ص 08. انظر الملحق رقم 01.

[2] عبد الرزاق محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص147.

[3] سليمان بن عبد الله بن يحي الباروني، **الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية**، د ن، د ط، د ت، ص ص 07، 08.

[4] أبو زكريا يحي، المصدر السابق، ص 13.

[5] تاهرت: وتاهرت مدينتان كبيرتان إحداهما قديمة أزلية والأخرى محدثة. انظر: أبو القاسم ابن حوقل النصيبي: **صورة الأرض**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992م، ص 86.

[6] عبد الرحمان بن رستم: أصله من العراق وكان خليفة لأبي الخطاب أيام تغلبه على إفريقية، كذلك تولى إمامة تيهرت وبقي مدة سبعة سنوات. انظر: ابن عذارى المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** ، ج1، تح: ج س كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت، 1983م، ص: 196.

ولربما كانت البيعة الأولى على أنه إمام دفاع نظراً للظروف السالفة الذكر، أما البيعة الثانية فكانت تحت تسمية "إمام الظهور"[1].

**4) الإمام عبد الرحمان بن رستم:**

كان مولده بالعراق وكان أبوه منجماً وبعدها توفي وتزوجت أمه من رجل بالقيروان وبها نشأ عبد الرحمان، وبعد ذلك انتقل إلى المشرق طلباً للعلم، كما اشتغل ومع أبي الخطاب، ولما توفي رفيقه خرج عبد الرحمان إلى المغرب الأوسط وتحصن بجبل سوفجج خوفاً من رجال ابن الأشعث، وفيما يتعلق بإمامته فولى على تاهرت ستين ومائة[2].

**5) الحدود الجغرافية للدولة:**

كانت منطقة تيهرت منطقة تمتد من تلمسان غرباً حتى طرابلس شرقاً وفي الشمال الغربي كانت حدود الدولة تمتد حتى البحر الأبيض عند مرسى الفروج ومن الشمال الشرقي حتى مرسى الخرز وتشمل مرسى الدجاج ومرسى بجاية وفي الجنوب امتدت لتشمل عدداً من الواحات كوادي ريغ ووارجلان إلى جانب الزاب وجزء من الجريد. ومن الناحية شملت مناطق قفصة وقسنطينة وقنطرارة ونفزاوة[3].

**ثانياً: قيام دولة بني عبد الواد أو بني زيان**

**1) نسبهم:**

تُنسب الدولة إلى قبيلة بني عبد الواد [4]، إحدى بطون زناتة [5]، ولقبيلة بني عبد الواد فخدان أحدهما بنو عبد الواد وأصله عابد الوادي، عُرف بها جدهم من ولد شجيح بن واسين بن يصليتن بن

---

(1) عبد الرزاق محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 149، 150. انظر الملحق رقم 02

(2) أبو العباس الدرجيني، المصدر السابق، ج2، ص ص 19، 20، 40.

(3) أبو زكريا يحي، المصدر السابق، ص ص 80، 90.

(4) بنو عبد الواد: نسبة لجدهم عابد الوادي وإرتاد هذا القبيل مناطق الصحراء وصار ينتجع من مراعيها. انظر: أبي زكريا يحي بن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، ج1، مطبعة بيرفونطانا، الجزائر، 1903م، ص ص 95، 96.

(5) عبد العزيز الفيلالي، **تلمسان في العهد الزياني**، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2002م، ص 14.

– زناتة: أصل اللفظة من صيغة جانا التي هي اسم الجيل كله وهو جانا بن يحي، وإرتادت جهات طرابلس وجبل الأوراس والزاب. انظر: عبد الرحمان بن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** ، مر: سهيل زكار، خليل شحادة، ج7، دار الفكر، د ط، بيروت، 2000م، ص 10، 11.

مسرى بن زالحيا بن روسيج. أما الفخذ الثاني بنو القاسم [1] من ولد إدريس بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ، وكان القاسم ممن إنضاف إلى القبيل فأكرموه منزلة، وبعدها كبر القبيل عدداً وبالتالي أدّى ذلك إلى تشعب في الفصائل والبطون[2].

أضيف إلى فخد بني عبدالواد وبنو القاسم الزرادلة، بحيث كان زردال وعابد الواد أخوان وبهم تكمل إثني عشر قبيلا المصنفة في عبد الواد ونجد ستة في ولد القاسم وخمسة في ولد عابد الواد وواحدة في ولد زردال[3].

يُعتبر قبيل بني عبد الواد من القبائل الرحل التي كانت تجوب صحراء المغرب الأوسط بحثاً عن المراعي كما إرتادوا منطقة الأوراس[4] ومناطق أخرى وبعدها انتقلوا إلى غرب المغرب الأوسط[5].

يرجع الفضل إلى قبيلة بني عبد الواد من حيث تأسيس الدولة ووضع أسس صحيحة لها

وفي هذا الإطار يقول يحي ابن خلدون: «قبيل بني عبد الواد له نظم وفضل وشان وإكرام وتزام إلى المعالي مع صبر لنوازل الخطوب ومطاعته لحوادث الدهور قد خبروا الأيام وإبتلوا الدهور وسيروا الأجلاء والإقرار فما يراعون لواقع ولا يأبهون... [6]

**التطور التاريخي للمدينة:**

كانت تلمسان تدعى أيضاً بمدينة الجدار وتعنون بأنها مسورة أي محاطة بالأسوار ومرت تلمسان بمراحل بداية من العهد الروماني، حيث حملت إسم بوماريا ثم شهدت مرحلة عصر الولاة 55هـ/675م، وبعدها عهد إمارتي أبي قرة اليفرني ومُحَمَّد بن خزر المغراوي سنة 148هـ/766م

---

(1) بنو القاسم، كان فخداً يمتاز بشدة الشوكة واعتزاز العصبية وله بطون كثيرة. انظر: عبد الرحمان بن خلدون: المصدر السابق، ج7، ص ص 97،98.

(2) أبو زكريا يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص ص 95، 101.

(3) مُحَمَّد بن عبد الله التنسي، **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقبان في بيان شرف بني زيان**، تح: محمود آغا بو عياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م، ص 109، 110.

(4) الأوراس: جبل جليل فيه بلاد عدة وقبائل من البربر. انظر: اليعقوبي، المصدر السابق، ص190.

(5) عبد العزيز الفيلالي، المرجع السابق، ص 14.

(6) أبو زكريا يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 94.

وكانت إمارتهما قصيرة. كما شهدت العهدين الإدريسي وكذا الفاطمي وفي العهد المرابطي أضحت لتلمسان مدينتا آقادير أي تلمسان القديمة وتقرارت أي تلمسان الحديثة [1]، وفي العهد الموحدي أضحت لتلمسان مكانة هامة حيث استفادت من عناية الموحدين الذين أبقوها كمقر لولايتهم على المغرب الأوسط[2].

**استيلاء بني عبد الواد على الحكم:**

كان الحكم آنذاك لبني عبد المؤمن، لكن لما ضعف أمرهم حمس ذلك بني عبد الواد للاستيلاء على تلمسان[3] وهو ما تم بالفعل. وعليه أوكلوا الأمر إلى كبيرهم "جابر بن يوسف بن مُحَمَّد" وهو ابن عم زيان والد يغمراسن بن زيان بن ثابت. وفي تلك الأثناء كان آنذاك أبا سعيد عثمان يحاول إحياء الدولة اللمتونية كما أراد كذلك الفتك بكبار بني عبد الواد، لكن مسعاه خاب في الأخير[4].

وبعد ذلك ولى جابر ابنه الحسن ستة أشهر ثم خلع نفسه لعمه عثمان لكبر سنه فأساء بدوره فأخرج من تلمسان، من هنا اتفق بنو عبد الواد على تقديم أبي عزة زيدان بن زيان[5] لكن قبيل بنو مطهر[6] وبنو راشد[7] لم يساندوه.

---

(1) الحاج مُحَمَّد رمضان بن شاوش، **باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان** ، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص43، 53.

(2) خالد بلعربي، الدولة **الزيانية في عهد يغمراسن**، دار الألمعية، ط1، الجزائر، 2011، ص ص121، 122.

(3) تلمسان: في قاعدة المغرب الأوسط يسكنها بنو مرين وجميع قبائل زناتة منهم: توحين ومغرارة وبنو راشد وورنيد وغيرهم. انظر ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ج1، ص 200.

(4) مُحَمَّد بن عبد الله التنسي، المصدر السابق، ص112.

(5) أبو عزة زيدان ب زيان، كان مضطلعاً بأمر زناتة ومستبداً برياستهم ومستوليا على سائر الضواحي. انظر: عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق،، ج7، ص 100.

(6) بنو مطهر، بن يمل بن يزكين بن القاسم وهم من بطون بني القاسم وكان لهم نفوذ كبير في دولة بني عبد الواد. انظر: عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر نفسه، ج7، ص 98.

(7) بنو راشد: كانت مواطنهم بالجبل المعروف براشد اسم أبيهم ثم توسعوا إلى بسائط مديونة وبني ورنيد. انظر: ابن خلدون، المصدر نفسه، ج7، ص 203.

وبعدها علا صيت الدولة العبد الوادية بتولي مصيرها أبي يحي يغمراس بن زيان وبايعوه بيعة الملك المستقل.

**يغمراسن بن زيان:**

اختلفت الروايات في تحديد تاريخ مولده منهم من يذكر 603هـ والبعض الآخر ذكر 605هـ كان كريماً شجاعاً، فاضلاً، حليماً، مُتواضعاً، بُويع يوم وفاة أخيه أبي عزة زيدان في أربعة وعشرين ذي العقدة ستمائة وثلاثة وثلاثين هجرية[1].

أضاف التنسي في هذا السياق وقال: «فلما بُويع أوضح للخلافة الحسنية الآثار ورفع لمن ضل عن سبيل هداها أعلى منار فإبتهج الدهر بوجوده وأشرق من فلك اليمن نجم سعوده وإخضر للملك ما كان قد ذبل من عوده...» [2].

وما يمكن قوله أن يغمراسن أحسن السيرة في الرعية واستمال عشيرته وقومه كما اتخذ الآلة ورتب الجنود[3]، فاعتنى بتكوين الجيش ووفر لهم الأسلحة والذخيرة وعين الوزراء والحجاب[4].

وجدير بالذكر أن تسمية الدولة تغير فبعد أن كانت في البداية تعرف بدولة بني عبد الواد أصبح يطلق عليها اسم الدولة الزيانية، وحدث ذلك في بداية عهد أبو حمو موسى الثاني[5]، الذي تمكن من من

إحياء الدولة بفضل استرجاعه لمدينة تلمسان سنة 760هـ/1359م من قبضة المرينيين[6].

---

(1) أبو زكريا يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 108، 110. انظر الملحق رقم 03

(2) مُحَمَّد بن عبد الله التنسي، المصدر السابق، ص 115.

(3) عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص 106.

(4) عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط1، الجزائر، 2002م، ص 79.

(5) أبو حمو موسى الثاني: عَمر الرعية قسطاس عدله وقسم أوقاته بين حكم يقضيه وحق يمضيه وله من النثر الرائق والشعر الفائق. انظر: مُحَمَّد بن عبد الله التنسي، المصدر السابق، ص 160.

(6) عمار عمورة، المرجع السابق، ص82.

**تلمسان:**

اختط المدينة أمراء بني يفرن [1] من زناتة في القرون الأولى وكان إسمها الأول هو آقادير وهي لفظة زناتية معناها الصخرة ذات انحدار الوعر ثم صارت تدعى تلمسان منذ أواخر القرن الثاني وابتداء من القرن الثالث هجري/ أواخر القرن الثامن ميلادي وابتداء القرن التاسع ميلادي، تعتبر قاعدة المغرب الأوسط، وبالنسبة لحدودها كذلك تمتد حدود الدولة شمالاً البحر الأبيض المتوسط وجنوباً الصحراء الكبرى الشاسعة الأطراف الممتدة إلى بلاد السودان، وأما غرباً فيحدها واد ملوية وشرقا نجد واد الصومام أو الواد الكبير[2].

ومُجمل القول أن دولة بني عبد الواد الزيانية ظهرت على أنقاض دولة الموحدين واتخذوا من تلمسان مقراً لحكمهم[3]. ويعتبر يغمراسن بن زيان المؤسس الحقيقي للدولة لأنه ببساطة قام بتنظيم شؤون دولته وعين الوزراء والحجاب وهيكل تركيبة الجيش.

**علاقات تلمسان الخارجية:**

**مع الموحدين:**

العلاقة بينهما كانت قديمة، فقد دخل بنو عبد الواد في خدمة الموحدين منذ سيطرتهم على المغرب الأوسط وساعد نبو عبد الواد الموحدين على استعادة غنائمهم من المرينيين سنة 540هـ/1146م فمنح الموحدين اقطاعات من الأراضي السهلية لبني عبد الواد، قامت العلاقات على أساس التبعية، حيث أبقوا بنو عبد الواد الخطبة للخليفة الموحدي كما استمروا بكتابة اسم الخليفة الموحدي على السكة[4].

---

(1) بني يفرن: هم من شعوب زناتة وأوسع بطونهم كذلك نجدهم ارتادوا إفريقية وجبل الأوراس.انظر: ابن خلدون، المصدر السابق، ج 7، ص 15.

(2) الحاج مُحَمَّد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ج1، ص 43، 77. انظر: ملحق رقم 04.

(3) عمار عمورة، المرجع السابق، ص 79.

(4) بسام كامل عبد الرزاق شقدان، **تلمسان في العهد الزياني** ، مذكرة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1422هـ/2002م، ص ص90، 93، 95.

**مع بني مرين:**

كانت علاقة سيئة منذ أن دخل الموحدون المغرب الأوسط سنة 593هـ/1145م وذلك بسبب تحالف قبيلة بني عبد الواد مع الدولة الموحدية وكان الطابع العدائي المسيطر على العلاقات.

**مع بني الأحمر في الأندلس:**

كانت العلاقات متميزة وتصل لدرجة التحالف مما أدى بالدولة المرينية للقيام بحملات عسكرية قصد إضعاف وإنهاء العلاقات بين الدولتين[1].

[1] شقدان، المرجع السابق، ص ص 93، 95.

# الفصل الأول:

## الأوضاع الإقتصادية للدولتين الرستمية والزيانية

### أولاً: الحياة الإقتصادية للدولة الرستمية

### ثانياً: الحياة الإقتصادية للدولة الزيانية

شهدت الدولتين الرستمية والزيانية عدة تطورات، التي تمحورت في عدة مجالات ومن بينها المجال الاقتصادي الذي له أهمية كبيرة سواء لذا الفرد أو المجتمع.

**أولا: الحياة الإقتصادية للدولة الرستمية :**

عرفت الدولة الرستمية بجغرافيتها المتنوعة حياة اقتصادية مزدهرة وتأتى ذلك كله بفضل بعض العوامل نذكر منها وفرة المياه، خصوبة التربة، وكذا الموقع الإستراتيجي للمدينة، وعلى ضوء هذه العوامل وأخرى تنوع الاقتصاد الرستمي وجاء على الشكل التالي:

1 -**الزراعـــة:** اهتم أئمة بني رستم بالنشاط الزراعي وكان اختيارهم لموضع عاصمتهم قرار مدروسا نظرا لوقوعه في مكان جيد الهواء ،كثير المياه ، خصب الأرض [1]. ويضيف الحميري قائلا "بها مياه متدفقة وعيون جارية تدخل أكثر ديارهم" [2]. وهذا ما جعل الرستميين يمتلكون مجالات شاسعة من الأراضي باعتبار تاهرت تقع على نهرين عظيمين [3]. وبهذا الخصوص يقول صاحب كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار "وهي على نهر كبير يأتيها من ناحية المغرب سمي مينة ولها نهر آخر يجري من عيون تجتمع تسمى تاتش ومنه تشرب أراضيها وبساتينها "[4].

كان هذان النهران يصبان في وادي ينبع من عين بجبل سوفجج ويتجه هذا الوادي نحو الشرق فيلتقي بوادي الفرعة وبواد آخر يسمى وادي الوحش .

ويضيف إلى هذه الوديان كمية الأمطار المتساقطة ، وكل ذلك ساهم في شكل السهول الخصبة مثلا: نجد سهول السرسو في جنوب تاهرت بالإضافة إلى سهول وادي الشلف الغنية وكذا سهول الساحل[5].

---

[1] عبد الله طه السلماني ، **الدويلات الإسلامية في المغرب**، دار الفكر، ط1، عمان ،1435هـ-2014م-ص151

[2] مُحَمَّد بن المنعم الحميري، **الروض المعطار في خير الأقطار**، تح:إحسان عباس، مكتبة لبنان ، ط2، بيروت ،1984، ص126

[3] مُحَمَّد عيسى الحريري ، المرجع السابق ، ص231.

[4] مجهول ، **الإستبصار في عجائب الأمصار** ، تع:سعد زعلول عبد الحميد، دار النشر العربية، الدار البيضاء ،1985،ص178

[5] مُحَمَّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص231

ومن المحفزات التي ساهمت في إنعاش النشاط الزراعي نجد الإعانة الأولى من طرف إباضية البصرة بدليل ما يقوله ابن الصغير "ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الأموات وغرس البساتين وإجراء الأنهر واتخاذ الرخاء والمستغلات"[1].

يتبين أ نه بتوفر المياه والمساعدات المقدمة لهم هي التي دفعت بالرستم يين إلى شق القنوات وإقامة الطواحين على الأنهار. ومن المحاصيل الزراعية نذكر: القصبر ، الكتان ، السمسم ، الحبوب، إضافة إلى بساتين الفاكهة وتذكر المصادر أن نوع السفرجل من أحسن الأنواع[2].

يقول البكري في هذا الصدد "وفيها جميع الثمار وسفرجلها يفوق سفرجل الآفاق حسنا وطعما وسفرجلها يسمى بالفارس "[3]. ويضيف الإدريسي فيقول "بها بساتين وأشجار تحمل ضروبا من الفواكه الحسنة"[4]. وبخصوص المناطق الزراعية المستغلة في الدولة الرستمية تشمل منطقة الجانب من الدولة وشمالها الذي يشتهر بزراعة الحبوب. ومنطقة الجانب الشرقي وهي بلاد نفوسة التي كانت تسمى منطقة كروم وأعناب وتين [5]. وفي هذا السياق يقول الإدريسي "فيه من الفواكه التين الكثير الكبير الطيب المتنامي في الطب وفيه العنب المستطيل العسلي"[6].

وفي منطقة جربة [7]، إشتهرت بساتين النخيل [8]، والكروم وأما منطقة الجنوب كوار جلان إمتازت بزراعة النخيل نظرا لطابعها الصحراوي إضافة إلى الحمضيات والحبوب والفواكه والخضر والتي

---

[1] ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص31

[2] فتيحة قرواز، **الحياة الحضارية في الجزائر الرستمية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الأوسط، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2011-2012،ص137

[3] أبو عبيد البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، دار الكتاب الإسلامي،ط، القاهرة، دت، ص67

[4] أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الإدريسي، **نزهة المشتاق في إختراق الآفاق**، د ن، د ط، دم، دت، ص114

[5] عبد الله طه السلماني، المرجع السابق، ص151

[6] الإدريسي، المصدر السابق، ص101

[7] جربة: هي مفربة من فاس فيها بساتين كثيرة وزيتون كثير، أنظر أبو عبيد البكري المصدر السابق، ص67

[8] عبد الله طه السلماني، المرجع السابق، ص151

كانت قليلة[1]. وآخر منطقة هي بلاد الجريد ومن ضمنها قسطيلية [2]، وقفطة كانت تنتج التمور والحبوب والحنطة والشعير[3].

**الـــــرعي** : غلب على الدولة الرستمية وأضحى علامة مسجلة للنشاط الزراعي الرستمي ومن هنا يرى سعد زغلول الدولة الرستمية دولة رعوية بامتياز [4]. ويضيف ابن حوقل في السياق ذاته:"وهي أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبرادين الفراهية ويكثر عندهم العسل والسمن وضروب الغلات[5]، ويلاحظ أن الدولة كانت مرتع لعديد الحيوانات نظرا للطابع الرعوي للمنطقة وفي هذا الإطار يقول إبن الصغير حول يعقوب بن أفلح [6] "كانت له بقرات يأمر بحلبها بين يديه في إناء جديد"[7]. كما كانت الأغنام متوفرة ولقد ترتب عن كثرتها تصديرها إلى بلاد المغرب والأندلس لرخصها وطيب لحومها[8].

ولهذا يعتبر الرعي النشاط الأساسي لسكان الصحراء فكانوا يعتمدون على تربية الأغنام والجمال ، فهذا الأخير كان ذا أهمية بإعتباره وسيلة من وسائل المواصلات ويعتمد عليه في التجارة وبلغ سعره آنذاك بوارجلان أربعة وعشرون ديناراً[9].

**2-الصنـــــاعة:**

قامت الصناعة في المجتمع الرستمي لغرض تلبية حاجات أفراده من المواد الأولية اللازمة لمختلف الصناعات[10] فقد ساعدت وفرة اليد العاملة على ازدهارها. وتعددت الصناعات في المجتمع الرستمي التي تنوعت بين:

---

(1) مسعود مزهودي، **الإباضية في المغرب الأوسط**، جمعية الثرات، القرارة ،1996، ص128.

(2) قسطيلية :هي مدينة كبيرة عليها سورميني بالحجر والطوب ، أنظر أبوعبيد البكري ، المصدر السابق ، ص48

(3) عبد الله طه السلماني، المرجع السابق، ص151

(4) سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**،ج2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979، ص308

(5) إبن حوقل، المصدر السابق، ص86

(6) يعقوب بن أفلح: الإمام إبن عبد الوهاب أمير المؤمنين إبن عبد الرحمان، أنظر احمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي، **السير**، تح: سعود البيابي، وزارة التراث القومي، عمان، 1992، ص166

(7) إبن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص98

(8) عبد الحميد حسن حمودة، **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، الدار الثقافية للنشر،ط1، القاهرة، 2007م، ص338

(9) مسعود مزهودي، المرجع السابق، ص129

(10) مُحَمَّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص232

أ. **الصناعات الزراعية** : والتي تشمل صناعة زيت الزيتون، إذ توفرت في كل من تاهرت، جبل نفوسة، وجربة على معاصر الزيتون وفيما يخص العاملين في هذا المجال فكان معظمهم من العبيد المجلوبون من بلاد السودان كما كانوا يشتغلون في صناعة الحبوب بمطاحن القمح الموزعة على ضفاف الأنهار المتواجدة بالدولة .

ب. **صناعة الجلـود** : إشتهرت تاهرت بكثرة الدواب، وهذا ما ساعد في تطوير الصناعة ومن أهم المنتوجات صناعة النعال والسروج والأغطية والأفرشة[1] التي اشتهرت بها مدينة قابس[2]، وصناعة وصناعة دبغ الجلود بالقرظ فصدرته إلى بلدان كثيرة[3].

ج. **صناعة النسيج** : وتعددت بإختلاف أنواعها الصوفية والكتانية، والحريرية نظرا لتوفر خامات فهذه المواد المختلفة، فقد أشار إبن الصغير إلى وجود أكسية الصوف في تاهرت [4]، كما عرفت تاهرت بصناعة الخز، وهو نسيج من صوف وحرير، اشتهر به والد "أحمد بن فتح المعروف بابن الخزاز التيهرتي، وفيما يتعلق بالقطن فأنتجت تباهرت مختلف أنواع الملابس القطنية من جباب وقلانس وقمصان[5]، ولا يخفى على أحد أن المرأة الرستمية كانت حاضرة وبقوة من خلال : تفننها في صناعة المنسوجات المتعددة الألوان .

د. **صناعة الخشب** : إزدهرت هذه الصناعة بسبب توفر أراضي تيهرت على ثروة غابية جيدة ، واستعمل الخشب في صناعة الصناديق الخشبية والأبواب ، وكذلك استخدم في التدفئة ومن أهم الصناعات الخشبية صناعة السفن، القوارب[6].

---

[1] عبد الحميد حسن حمودة، المرجع السابق، ص338

[2] قابس:مدينة منها على ست مراحل إلى جهة القيروان وجادة الطريق ذات مياه جارية ، أنظر ابن حوقل، المصدر السابق، ص72

[3] محمد عيسى الحريري المرجع السابق، ص232

[4] ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص36

[5] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص ص92، 93

[6] فتيحة قرواز، المرجع السابق، ص ص148، 149

هـ. **صناعة الأواني الفخارية** : اشتهرت بها قرية ويغو ، كما أشار الباحثان "مارسيه، دسوس لامارا " أن المدينة كان بها بعض مصانع الأواني الفخارية والخزف ، والتي بدورها مولت القصور والمنشآت الرستمية[1].

إضافة إلى أنواع هذه الصناعة توجد بعض الصناعات الأخرى كصناعة العطور، والأدوية المركبة، وكذا صناعة سك النقود الذهب المجلوب من بلاد السودان.....إلخ [2]، ويبقى الشيء الأكيد أنه لولا وفرة المناجم ووجود أصحاب الحرف المهرة والصناع وكذا بعض العناصر الأخرى مثل : اليهود والأندلسيين والفرس من دون أن ننسى رعاية الأئمة لما كانت هناك صناعة مزدهرة بتيهرت والمناطق المجاورة لها.

## 3) التجـــارة:

تعتبر التجارة من أهم الموارد المالية للدولة الرستمية، وهي بطبيعة الحال من دعائم الإقصاد ككل . وثمة عوامل مساعدة لها [3]، من بينها الموقع الإستراتيجي وإهتمام الأئمة بالنشاط التجاري وغيرها من العوامل وفي هذا الخصوص يقول الإدريسي في كتابه " نزهة المشتاق في اختراق الأفاق مايلي:".....لهم تجارات وبضائع وأسواق عامرة وبأرضها مزارع وضياع جمة .... [4] فموقع العاصمة تيهرت كان على طريقين من أشهر الطرق التجارية في ذلك الوقت، وهما طريق الشرق والغرب، بالإضافة إلى طريق الشمال والجنوب [5] وعلى أساسه ربطت تيهرت عدة علاقات تجارية سواء مع أموي الأندلس أو مع بلاد السودان[6] وغيرها، فبالنسبة للعلاقات مع أموي الأندلس كانت

---

[1] مُحَّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص232، 233

[2] عبد طه السلماني، المرجع السابق، ص152

[3] التجارة: هي تقليب المال والتصرف فيه مبادلة بالبيع والشراء طلب للنماء والربح ،أنظر مُحَّد عمارة ، **قاموس المصطلحات الإقتصادية في الحضارة الإسلامية** ،دار الشروق ،ط1، القاهرة ،1993،ص114

[4] الإدريسي ، المصدر السابق ،ص114

[5] جورج مارسيه نقلاً عن مُحَّد عيسى الحريري ، المرجع السابق ،ص233

[6] بلاد السودان : كلمة أطلقها الجغرافيون للعرب المسلمون وهم أول من أطلقها على الشعوب السوداء ،ينظر ابن الصغير ، المصدر السابق ،ص32

كانت العلاقات ودية، حيث تبادلا الهدايا السفارات ...، وبخصوص العلاقات التجارية [1] كانت السفن تتردد بين وهران [2] والمرية حاملة معها السلع والمسافرين، كما استقبلت تاهرت جماعات أندلسية.

وفي هذا السياق يقول المقدسي في كتابه "أحسن التقاسيم".....وانتعش فيها الغريب واستطابها اللبيب... [3] فصدر لهم الرستميون القمح، والعاج، والجلود المصنعة، وغيرها كما استوردوا السلع الأندلسية عن طريق موانئ كل من تنس [4] ومستغانم، ووهران، ومن أهم العلاقات التجارية كذلك نجد علاقة تيهرت مع بلاد السودان وفي هذا الصدد يقول ابن الصغير في كتاب" أخبار الأئمة الرستميين " واستعملت السبل إلى بلاد السودان وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب بالتجارة وضروب الأمتعة "[5] ومن بين هذه المناطق نجد: وارجلان، غدامس، زويلة [6].

كان للأئمة دور كبير في عملية التجارة ودليل ذلك قول الشماخي في كتابه "السير" «...وكان عبد الوهاب، حاذقا بالتجارة واتسعت أمواله.... » [7]. ولا تنحصر التجارة في الإمام عبد الوهاب فقط ، بل هناك أيضا عدد من الأئمة من إشتغل في هذا المجال كأفلح أبي اليقظان ،مُحَّد بن أفلح ،أبي حاتم يوسف ولهذا كانت العلاقات مع بلاد السودان ودية تخللتها تبادل للزيارات والهدايا وكان رسول هذه العلاقة "مُحَّد بن عرفة" [8]. والذي قال عنه إبن الصغير : «...وكان قد وفد على ملك السودان

---

[1] عبد مُحَّد سوادي :صالح عمار الحاج ، **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،ط1،القاهرة، 2004،ص101

[2] وهران :بحرية مسودة يقلعون منها إلى الأندلس في يوم وليلة ،أنظر أبو عبد الله المقدسي ، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** ، دن، دط،د ت، ص61

[3] المقدسي ، المصدر نفسه ،ص61

[4] تنس: مسورة على البحر شربهم من نهر وكذلك قصر الفلوس ، أنظر المقدسي ، المصدر نفسه، ص61

[5] ابن الصغير ، المصدر السابق ،32

[6] زويلة : هي بلاد قومها مسلمون إباضية كلهم يحجون البيت الحرام ....أنظر اليعقوبي، المصدر السابق، ص183

[7] أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي ، المصدر السابق ،ص71

[8] مُحَّد عرفة : كان وسيما جميلاجوادا سمحا وكان قد وفد على ملك السودان ، أنظر ابن الصغير ،المصدر السابق،ص62

بهدية من قبل أفلح بن عبد الوهاب [1] فعجب ملك السودان مما رآه من هيبته وجماله وفروسيته... » [2]، ونستنتج أن ملك السودان أعجب بشخصية إبن عرفة، وكان هذا الأخير صهر الإمام أبي بكر بن أفلح[3].

**أ) الصادرات والواردات:**

وبخصوص الصادرات والواردات فقد استورد الرستميون الذهب، والعبيد، والعاج، وريش النعام وجلود الحيوانات، وصدروا المنسوجات الصوفية، والكتانية، والحريرية بالإضافة إلى العطور، والأواني الخزفية وغيرها من السلع، ولا يخفى على أحد أن الرستميين عملوا على نشر الإسلام واللغة العربية في هده البلاد بالتالي ساهموا من جهتين تجارياً ودينياً [4]،كما ربطت تيهرت علاقات أخرى سواءا مع إباضية المشرق أو سجلماسة [5]، فبالنسبة لسجلماسة كان أساس العلاقات هو الجانب التجاري، والشيء المساعد في ذلك قرب المسافة، فتبادلا الطرفين السلع والمنتوجات المحلية [6].

وبخصوص إباضية المشرق فإن التبادل التجاري حاضر بينهما، وتمثل دورهم في إعمار سوق تيهرت، وبالتالي إنتعش الاقتصاد الرستمي وضمن هذا السياق سمى اليعقوبي تاهرت بعراق المغرب نظراً لوجود أجناس مختلفة من الناس" [7].

---

[1] الإمام أفلح بن عبد الوهاب : هو إبن الإمام عبد الوهاب أول أعماله كان القضاء على ثورة خلف ،وفي عهده زاد الخير واتبنى القصور ،أنظر أبي زكريا يحي، المصدر السابق،ص85

[2] ابن الصغير ، المصدر السابق ،ص62

[3] أبو بكر بن أفلح : رابع الأئمة الرستم يعن أهملته المصادر الإباضية وتوقفت عن ذكر إمامته ،أنظر إبن الصغير، المصدر نفسه، ص62

[4] زهية لخضاري ، عائشة لوناس ، **العلاقات الإقتصادية للدولة الرستمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط،جامعة يحي فارس ، المدية 2014-2015م،ص27

[5] سجلماسة :قصبة جليلة على نهر بمعزل عنها يفرع في قبيلها وفهي طولانية نحو القبلة ، أنظر المقدسي، المصدرالسابق، ص61

[6] عبد الله طه السلماني ،المرجع السابق،ص151

[7] أحمد ابن يعقوب إبن واضح اليعقوبي، المصدر السابق، ص 192

**ب) الأســـواق:**

تعتبر من المرافق الهامة في المجتمع الرستمي بدليل ما أكده المقدسي في كتابه حول أسواق تيهرت، وقال: «هو بلد كبير كثير الخير، رحب، رفق، طيب، رشيق الأسواق، غزير الماء... »[1] وترتبط الأسواق عادة، إمَّا بالزمن، أو المكان فبالنسبة للزمن نجد الأسواق تكون عادة أسبوعية كما هو حاصل اليوم، أمّا الأسواق المرتبطة بالمكان نجد مثلا سوق إبراهيم [2] سوف ومدينة كرام. ولا تنحصر الأسواق في هذا الصنفين فقط بل هناك أيضاً أسواق متخصصة بمعنى أنها تتخصص في بضاعة معينة كسوق النحاسين، سوق الصياغين، سوق النجارين وغيرهم[3].

كما يضاف إلى هذه الأسواق سوق إبن وردة [4] وهو سوق خاص، وكان إبن الصغير قد تحدث عنه وذكر بأنه إبتنى سوق عُرف به[5]، ولهذا كانت للرجل مكانة هامة في أوساط الرستميين[6] الرستميين[6] بدليل أن المحتسب كان يخشى الدخول إلى سوقه قصد مراقبته وهو دليل على قوة الرجل، وكتكملة للأسواق ذكر ياقوت الحموي القصبة المشرفة على السوق وسماها بالمعصومة[7].

حازت الدولة الرستمية على عدة أسواق وليس سوق واحدة فقط، وبالتالي كانت الأسواق بمثابة المركز الإقتصادي للمدينة، حيث قبلة لمختلف شرائح المجتمع الرستمي، وللأسواق وظائف متعددة منها الوعظ والإرشاد ، والمناظرات ....إلخ[8].

ذكر الدرجيني وظيفة أخرى للسوق بحيث جاء في قوله"يا عمي رأيت سيف أبي في يدي دلال في السوق لبيعه، وإنما ناوله إياه بعل أختي وحقي في السيف باق فإستحضروا أبو معروف الدلال فقال له: أشهر نصيب الإبنة دون نصيب أخيها ففعل ..."[9]

---

[1] المقدسي، المصدر السابق، ص61

[2] سوق إبراهيم: هي مدينة صغيرة فيها حمام وسوق وهي على نهر شلف، أنظر الباروني، المصدر السابق، ص31

[3] جودت عبد الكريم يوسف ، المرجع السابق ، ص134

[4] إبن وردة : هو أحد العجم وكان يمتلك سوقا خاصا به ، أنظر ابن الصغير ،المصدر السابق، ص54

[5] ابن الصغير ، المصدر نفسه، ص54

[6] جودت عبد الكريم يوسف ، المرجع السابق ،ص168

[7] شهاب الدين ياقوت الحموي ، **معجم البلدان** ، ج2، دار صادر ،ط، بيروت، دت ،ص80

[8] جودت عبد الكريم يوسف ، المرجع السابق ،ص135

[9] أبو العباس الدرجيني ، المصدر السابق، ج1، ص326

ويتضح من خلال النص أن السوق كان ميدان للبيع والشراء والزواج والمناظرات وأشياء أخرى.

**ج) الحسبة:**

بكسر الحاء وسكون الباء والإحتساب لغة:هو العدو الحساب والتدبير.

شرعا، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وموضوعها عام يتناول كل مشروع بفعل الله تعالى[1].

وجدت الحسبة في الدولة الرستمية إلا أنه لم يذكر إسمها، وهذا راجع لكون الحسبة في بداية الأمر تولاها أصحاب الشرطة، فقد كانوا من المحتسبين المشرفين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2].

ولهذا مثلما أشرنا سابقا في نص إبن الصغير حول الأسواق إلى صاحب شرطة الإمام أفلح ودوره في المهنة ، والتي تعتبر بطبيعة الحال من صلاحياته، وبعدها أصبحت من مهام القاضي، فتولاها الرجلان معا، واتضح ذلك من خلال واقعة حدثت لامرأة في عهد الإمام أبي اليقظان، وسببها إختطاف إبنتها فذهبت للقاضي مُحَمَّد بن عبد الله شاكية الأمر له، فلما علم الأمر قدم إستقالته للإمام[3].

أدلى الدرجيني بدلوه بخصوص الحسبة، فقال "كان مُحَمَّد بن يانيس، يتفقد المزارع والحبات والطرقات محتسبا ثواب الله..." [4]

وفي جبل نفوسة نجد بعض الرجال المساهمين أبا منصور صاحب جبل نفوسة الذي قام محتسبا وناصر جيرانه من المسلمين ، وقاضي الإمام اليقظان السالف الذكر وغيرهم ومجمل القول أن المحتسب هو المتجول في الأسواق قصد محاربة الغش، ومظاهر التدليس والإهتمام بداخل السوق وخارجه ولذلك نجد أن وظيفته كانت بالدرجة الأولى رقابية تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

---

[1] مُحَمَّد عمارة ، المرجع السابق ،ص171

[2] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص168.

[3] نفسه، ص170

[4] أبو العباس الدرجيني ، المصدر السابق، ج2 ،ص297.

.ومن هنا إكتسبت هذه الوظيفة أهمية كبيرة في الدولة الرستمية سواءا في تاهرت أو في المناطق الأخرى[1].

ثانيا: **الحيـــاة الإقتصـــادية في الدولة الزيـــانية :**

شهدت تلمسان حياة إقتصادية مزدهرة، وكانت لهذه الأخيرة أهمية كبيرة سواءًا للفرد أو المجتمع الزياني، وتمخض ذلك كله بفضل الموقع الإستراتيجي الجيد، وكذا الرعاية من قبل السلاطين بهذا المجال. ومن خلال ذلك إزدهر وتنوع الإقتصاد الزياني وسنوضح ذلك على الشكل الآتي.

**1) الزراعة:**

عني النشاط الزراعي بإهتمام كبير من طرف السلاطين وكذا المجتمع ، وكأي نشاط له مقومات لإزدهاره كالموقع الإستراتيجي وتوفر المياه وخصوبة الأرض، وضمن هذا السياق يقول القلقشدي في كتابه "هي مدينة في سفح جبل ولها ثلاثة عشرا بابا وماؤها مجلوب من عين على ستة أميال منها وفي خارجها أنهار وأشجار..." [2].

وكذلك وصف يحي ابن خلدون تلمسان وقال "بأنها مدينة عريقة في التمدن لذيذة الهواء عدبة الماء كريمة المنبت... "[3].

ولهذا يتبين لنا كل الشروط كانت متوفرة في تلمسان بداية من توفر المياه وخصوبة الأرض...إلخ. وجدير بالذكر أن تلمسان في القديم كانت تسمى "بوماريا"بمعنى البستان، مما يؤكد أن المنطقة كانت زراعية بالدرجة الأولى، وتنوع النشاط الزراعي مرتبط بتنوع طرقه كشق القنوات المائية كساقية النصراني وبناء الخزانات كالصهريج الكبير كما إنتشرت المطامير في تلمسان لدرجة أن الحي الغربي للمدينة أصبح يسمى حي المطامير، "والغرض منها هو الإستفادة من الإنتاج في أوقات الحروب والحصار كما مكنت المطامير تلمسان من مساعدة الدول المجاورة، كما حدث عندما ساعدت تلمسان

---

[1] موسى لقبال، **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،ط1،الجزائر ،1971، ص33

[2] أبو العباس أحمد القلقشدي،**صبح الأعشى** ،ج5، دار الكتب الخديوية ، ط،القاهرة ،1915،ص150

[3] أبو زكريا يحي إبن خلدون ، المصدر السابق، ج1، ص9

الأندلس[1]؛ على تجاوز المجاعة التي ألمت بها سنة 761هـ/1360م[2]، وقد تعددت طرق الزراعة كما تعددت المحاصيل الزراعية بين زراعة الحبوب وغرس الأشجار .

أ) **زراعة الحبوب** : وتعتمد بالدرجة الأولى على القمح والشعير والحمص والفول والعدس والذرة والجلبان، كما عرفت زراعة القطن، والكتان، وقصب السكر، وسائر الحبوب والفواكه[3].

وبهذا الخصوص قال الحسن الوزان حول مدينة تسلة [4] "ينبت فيها قمحا جيدا جميل اللون غليظ الحب يمكنه وحده أن يزود تلمسان بما تحتاجه من حبوب"[5].

ويضيف الحسن الوزان فيقول "في خارج تلمسان ممتلكات هائلة فيها دور جميلة حيث الكروم المعروشة الممتازة تنتج أعنابا من كل لون طيبة المذاق وأنواع الكرز والبطيخ والخيار"[6]

وبخصوص ندرومة [7] يقول "حولها بساتين عديدة وأراضي مغروسة بأشجار الخروب التي يأكل السكان ثمارها بكثرة كما يتغذون بالعسل الموجود بها بوفرة"[8].

كذلك برز الإهتمام بالنبت الذي يصنع منه العطر وهو نبات الخزامى والذي تواجد بكثرة بتلمسان ولقيت النباتات الصالحة لصناعة الورق الإهتمام ذاته، وفيما يتعلق بعملية الري فكانت منظمة جدا

---

[1] الأندلس :هي جزيرة تتصل بالبر الأصغر من جهة جليقية وأفرنجة وهي في جملة المغرب ، أنظر إبن حوقل ، المصدر السابق، ص65

[2] شقدان ، المرجع السابق، ص ص173-174

[3] لخضر عبدلي ، **التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد**، النديم ،ط1 ،الجزائر ،2011،ص189

[4] تسلة :مدينة عريقة في القدم بناها الأفارقة في سهل كبير ، أنظر الحسن بن مُحَمَّد الوزان الفاسي ، **وصف إفريقيا** ،ج2،تر: مُحَمَّد حجي ،مُحَمَّد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي ،ط2، بيروت ،1983،ص25

[5] الحسن الوزان ، المصدر نفسه، ج2، ص25

[6] نفسه ، ج2، ص14-20

[7] ندرومة : أسس هذه المدينة الرومان قديما وبنوها على بقعة واسعة في سهل بعيدة بنحو ميلين من الجبل ، أنظر الحسن الوزان ، المصدر نفسه، ج2، ، ص13

[8] الحسن الوزان ، المصدر نفسه، ج2، ص ص13-14

وتحدد ضمن جدول معين للمزارعين وتتم العملية على مراحل باليوم الواحد وفي إطار التعاون قصد المنفعة المشتركة .

وبالنسبة لملكية الأراضي فقد كانت أراضي إقطاعية تنوعت اختلفت حسب ملكيتها وهي كمايلي:

– **الإقطاع الحربي**: وهو خاص ببعض القبائل العربية والبربرية.

– **إقطاع تمليك** : يقوم على تمليك قبيلة معينة بمساحة من الأرض مقابل أن تقوم القبيلة بإرسال حصة معينة من الأموال لخزينة الدولة.

– **إقطاع إستغلال**: ظهر في تلمسان ويقوم على منح إقطاع معين لشخص ما يشغله طوال حياته [1] ومثال ذلك حين منح يغمراسن إقطاع للعالم التنسي[2] سنة666هـ/1268م.

ويضيف مارمول كاربخال حديثه حول تلمسان فيقول "جل الأرض هنا جافة محدبة جبلية وتحيط بالمدينة أراضي شاسعة لكن التي توجد شمالا بين المدينة والبحر غنية بالقمح والمراعي تنتج فواكه عديدة"[3].

كما وجدت أرحية لطحن القمح ولهذا يقول الحسن الوزان "على نحو ثلاثة أميال شرق المدينة توجد عدة أرحية لطحن القمح على نهر يدعى سفسف وترى آخر قرب المدينة على منحدرات رأس القلعة "[4].

كان للسكان دوراً كبيراً في عملية الزراعة بحيث قاموا بإستجلاب المياه من الأنهار وإستخراجها من باطن الأرض كما أقاموا السدود وحفروا القنوات بغية توصيل المياه. وعليه كانت أرضي الدولة الزيانية تنتج أكثر مما تحتاجه حتى أصبحت تصدر إلى أهل غرناطة القمح والشعير وما إلى ذلك[5].

---

[1] شقدان، المرجع السابق، ص190.

[2] التنسي : إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام عالم مالكي من أهل تنس إنتهت إليه رئاسة التدريس والفتوى في أقطار المغرب ، أنظر أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد إبن أحمد إبن مريم ، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان** ، المطبعة الثعالبية ، ط، الجزائر، 1908،ص66-67

[3] مارمول كاربخال، **إفريقيا** ،ج2،تر :مُحَمَّد حجي ، مُحَمَّد زينبر ، مكتبة المعارف ،ط، الرباط ،1984،ص291

[4] الحسن الوزان ، المصدر السابق، ج2، ص20

[5] لخضر عبد لي ، المرجع السابق ،ص189

فتنوعت غراسة الأشجار كأشجار الزيتون والتين والكروم...إلخ ويقول يحي إبن خلدون في هذا السياق «وتلذ الأعين من الفواكه والرمان والزيتون والتين...». [1]

**ج) تربية الحيوانات والطيور الداجنة :**

تعتبر تربية الحيوانات والطيور الداجنة من السمات البارزة في النشاط الزراعي الزياني لما لها من منفعة كبيرة، ولهذا إهتم السكان بتربية الحيوانات لاسيما تربية الأبقار والأغنام والماعز [2] وهذا ما يؤكده مارمول كاربخال ، حول ندرومة بقوله "يملكون عددا كبيرا من القطعان ويصنعون أجمل ما في بلاد البربر كلها من أقمشة القطن"[3].

وكل نوع من هذه الحيوانات كان له فائدة فالأبقار ينتفعون بألبانها، وزبدها، ولحمها، وجلدها أما الأغنام فلأجل الإنتفاع من لحومها، وكذا صوفها وجلدها، والماعز يستفاد منه اللبن واللحم والجلد وبالإضافة إلى ذلك إهتم السكان بتربية الحمير والبغال، والخيل، وهذا الأخير كان مخصص لركوب الفرسان[4]. وبهذا الخصوص يقول إبن عذارى المراكشي «وأكثرهم فرسان يركبون الخيل ولهم معرفة بارعة وحذق وكياسة لاسيما بعلم الكتف»[5]. كما لاقت تربية الطيور الداجنة من دجاج وحمام وبط وبط وأوز عناية خاصة وإستفادوا منها في بيضها ولحومها[6].

---

[1] يحي إبن خلدون ، المصدر السابق، ج1، ص19

[2] لخضر عبدلي ، المرجع السابق،ص190

[3] مارمول كاربخال ، المصدر السابق، ج2، ص295

[4] لخضر عبدلي ، المرجع السابق، ص190

[5] إبن عذارى المراكشي ، المصدر السابق، ج1، ص200

[6] لخضر عبدلي، المرجع السابق،ص190

### 2) الصنـــــــاعة :

تعددت الصناعات في تلمسان نتيجة توفر المواد الأولية من ثروة زراعية، معدنية، وكذا وفرة اليد العاملة المؤهلة بالإضافة للعناية الخاصة من طرف السلاطين بهذا المجال. ولهذا إنتشرت وتعددت الصناعات سواءا بالعاصمة أو في باقي المدن الأخرى[1].

وصف الحسن الوزان الصناع بقوله "هم أناس أقوياء يعيشون في هناء ومتعة ويحبون التمتع بالحياة".وبخصوص لباسهم أضاف قائلا "يرتدون لباسا قصيرا والقليل منهم يتعمم ويكتفون بوضع قلنسوة بدون ثنايا على رأسهم"[2].

والصناع يتوزعون حسبه إلى ثلاثة أصناف : الصانع الخاص والصانع المشترك وهو الذي يستقبل الزبائن في دكانه أو متجره. وثالثا الصانع المتجول وهو الذي يخرج إلى الأرياف بغية صنع الأواني والآلات لسكانها[3]، كما توفرت تلمسان على مصانع بدليل قول يحي إبن خلدون "إشتملت على المصانع الفائقة والصروح الشاهقة والبساتين الرائفة"[4].

توزعت الصناعات حسب مدى تأثيرها، على الناس، فالصناعات التي لا تؤثر على صحتهم تكون موزعة على مختلف الساحات والأزقة، أما الصناعات المؤثرة على حياة الناس تقام خارج المدن[5].

### 2-1) أنواع الصـــــناعات:

أ) **صنــاعة النسيج:** وهي صناعة اعتمدت على القطن والصوف والحرير والكتان [6]. وفي هذا الصدد يقول يحي إبن خلدون "وغالب تكسيهم الفلاحة وحوك الصوف يتغابون في عمل أثوابه الرفاق فتلقى الكساء والبرنوس عندهم من ثماني أواقي والإحرام من خمس"[7].

---

(1) لخضر عبدلي ، المرجع السابق ، ص190

(2) الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص21

(3) مختار حساني ، **تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الإقتصادية والثقافية** ،ج2، منشورات الحضارة ، الجزائر ، 2009، ص84

(4) يحي إبن خلدون ، المصدر السابق، 1ج، ص19

(5) عبد العزيز الفيلالي، المرجع السابق ، ص220

(6) شقدان ، المرجع السابق، ص187

(7) يحي إبن خلدون ، المصدر السابق، ج1، ص22

ويقول الحسن الوزان حول ندرومة :"ندرومة اليوم مزدهرة لكثرة الصناع فيها وينتجون على الخصوص أقمشة القطن"[1]. ولهذا كان القماش التلمساني يباع في الدول المجاورة ويلبسه سلاطينها وأغنيائها وكذا سكان بلاد السودان وأوربا[2].

ب) **صـــــــناعة الجلود ودبـــــاغتها**: صناعة الجلد أي دبغه ونقشه وزخرفته ومنه يصنع السروج والنعال والأحذية[3]. كما كانت جلود المواشي والعجول تدبغ خارج تلمسان وتصدر بعدها إلى أوربا أوربا ولهذا نجد أن صناعة الملابس تتم من جلود الخرفان[4].

ج) **حرفة الصباغة**:وجدت بتلمسان وبالأخص مدينة العباد [5]، ولهذا يقول الحسن الوزان «وهي كثيرة الإزدهار وافرة السكان والصناع ومعظمهم من الصباغين »[6]. وإختصت الصباغة بالأقمشة بإستخدام مواد مصبغة خاصة مثل:النيلة وورد النيل[7].

د) **حرفة الحدادة**: وجدت بتفسرة وقال حسن الوزان فيها "فيها حدادون كثيرون لأنه توجد بقربها عدة مناجم للحديد، ولا يشتغلون بغير خدمة الحديد ونقله إلى تلمسان"[8].

هـ) **صناعة الذهب** : كان الذهب يستخدم لسبك العملة، وصناعة الحلي ، والذي يصل إلى تلمسان على شكل سبائك، أو عملة من مدن مغربية أخرى كسجلماسة وورقلة[9].

---

(1) حسن الوزان ، المصدر السابق،ج2، ص14

(2) شقدان ، المرجع السابق، ص187

(3) لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص190

(4) شقدان ، المرجع السابق، ص187

(5) العباد : مدينة صغيرة تقع في الجبل على بعد نحو ميل جنوب تلمسان ، أنظر حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص24

(6) حسن الوزان، المصدر نفسه، ج2، ص24

(7) شقدان، المرجع السابق، ص188

(8) تفسرة: مدينة صغيرة تقع في سهل على بعد نحو15 ميلا من تلمسان ، أنظر حسن الوزان ، المصدر السابق، ج2، ص24

(9) حسن الوزان ، المصدر نفسه، ج2، ص24

وهناك عديد الصناعات الأخرى مثل: صناعة الخشب أي اللوح ونقشه وصنع الأثاث كذلك نجد صناعة البناء وهي نقش الحجر وما إلى ذلك إضافة إلى صناعة الزليج والتي تقدمت بأحدث التزويقات فيها و بأحدث الزخارف[1].

## 2-2) دار الصناعة:

كانت في منطقة صناعية تجمعت فيها مختلف الصناعات، وعرفت بإسم دار الصنعة، وإزدهرت في حكم السلطان أبو حمو موسى الثاني[2]، وحول هذه الدار يقول يحي إبن خلدون «إن دار الصنعة الصنعة السعيدة تموج بالفعلة على إختلاف أصنافهم ، وتباين لغاتهم وأديانهم ، فمن دارق ورماح ، ودراع ولجام ووشاء وسراج وخباء ونجار وحداد وصائغ وغير ذلك فتسكت للأصواتهم وآلاتهم الإسماع...»[3]

ويتبين من خلال النص أمرين أولا وجود الصناع من مختلف البلدان والأديان والأمر الثاني أن هذه الدار جمعت الصناع ، والحرفيين على إختلاف مهنهم ، ولهذا كانت دار الصنعة بمثابة قلعة حصينة داخل العاصمة ،كما وضعت فيها جميع مرافق الحياة[4].

## 3) التـــــجارة :

تعتبر التجارة الزيانية من أهم موارد خزينة الدولة نظرا لما كانت تحققه من أرباح تراوحت بين ثلاثمائة ألف مثقال وأربعمائة مثقال في كل سنة[5]، ولهذا اهتم بها السلاطين الزيانيين والذين تمحورت

---

(1) لخضر عبدلي ، المصدر السابق ،ص192

(2) شقدان ، المرجع السابق، ص190

(3) يحي إبن خلدون ، المصدر السابق،ج2، تح: بوزياني الدارجي، دار الأمل للدراسات ،ط، الجزائر ،2007،ص323.

(4) لخضر عبدلي ، المرجع السابق، ص191

(5) خالد بلعربي، **تلمسان من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الزيانية** ، دار الأطعية للنشر ،ط1، الجزائر ،2011،ص264-265

تمحورت مهامهم في ترويج منتوجات البلاد في الداخل والخارج ، وتسهيل العمل التجاري والنشاطات أخرى[1].

وفي هذا السياق أشار بعض الجغرافيين إلى تجارة تلمسان وأهميتها في تقوية الإقتصاد ومن بين الجغرافيين نذكر الإدريسي ، الذي قال في كتابه «... مزارعها كثيرة وفواكهها جمة وخيراتها شاملة ولحومها شحيمة سمينة وبالجملة إنها حسنة لرخص أسعارها ونفاق أشغالها ومرابح تجارتها...» [2] كذلك قال صاحب كتاب الروض المعطار مايلي «ومدينة تلمسان أول بلاد المغرب وهي على طريق الداخل والخارج منه ولابد من الإجتياز عليها على كل حال .....إلخ»[3].

ويتضح من خلال النص أنها كانت تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب ، وكانت كذلك ملتقى القوافل البرية والبحرية بإعتبارها أي تلمسان قفل بلاد المغرب ، وقاعدة المغرب الأوسط ، ومن هنا ظلت تلمسان ملتقى للمبادلات التجارية سواءا بين بلاد السودان من جهة وبين أوربا من جه ة أخرى، ولهذا كانت تلمسان تصدر إلى السودان الخيل والسلاح والكتب ويستوردون التبر والذهب والعاج والرقيق[4].

وضمن تعزيز هذه العلاقات أنشئت أول شركة صحراوية أسسها أحد أجداد أبو العباس أحمد المقري والمسمى أبا بكر يحي بن عبد الرحمان[5]، مع إخوته في أواسط القرن السابع الهجري ، الحادي عشر ميلادي، والهدف من هذه الشركة هو التمهيد لطرق الصحراء الرابط بين تلمسان وبلاد السودان[6]، ولهذا انتعشت التجارة عبر الصحراء الكبرى عبر تبادل المنتجات وبالأخص الذهب [7] وبالنسبة للأوربا فقد كانت تلمسان أيضا ملتقى بحري وفي هذا الخصوص يقول القلقشندي في كتابه

---

(1) لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص192

(2) الإدريسي، المصدر السابق ،ص110

(3) الحميري، المصدر السابق،ص135

(4) لخضر عبدلي ، المرجع السابق، ص192

(5) أبو بكر يحي بن عبد الرحمان المقري: الإمام العلامة النظار المحقق الحجة الجليل الرحلة أحد فحول أكابر علماء المذهب المتأخرين ، أنظر بن مريم ، المصدر السابق ،ص100

(6) الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق ،ج2،ص22

(7) Djilali Sari, **Tlemcen la Zyani de Casbah** ,édition, villa n°6n Alger, 2011, P25.

«وعليها أرجاء دائرة تدخل فيه السفن اللطاف حيث يصب في البحر و بقعتها شريفة كثيرة المرافق»[1].

كانت لتلمسان تبادلات تجارية ليس فقط مع أوربا فحسب بل أيضا مع الأندلس وفي هذا الصدد يقول الحسن الوزان "أنه ذات مرة جاءت سفينة جنوبية لهنين حملت من البضائع الشيء الكثير"[2].

وبالمختصر أضحت التجارة واحدة من أهم ركائز الإقتصاد نظرا لوجود بعض العوامل المساعدة: كالموقع الإستراتيجي وكذا العناية الكبيرة من قبل السلاطين على هذا القطاع[3].

**أ) الأســواق:**

تعتبر من المرافق الضرورية في المجتمع الإسلامي وتؤدي هذه الأسواق عدة أدوار كوفود طبقات المجتمع من كل الفئات والأجناس ومن جميع الأمصار، وكذلك تسهل من العملية التجارية [4]، لهذا كان لتلمسان عدة أسواق ويؤكد ذلك ما ذكره البكري فيقول "وهي قاعدة المغرب الأوسط ولها أسواق ومساجد جامع وأنهار عليها الطواحين"[5] . وبتلمسان تنقسم الأسواق إلى عدة أنواع:

-**أسواق يومية** :فقد ذكر "إبن الحباك" [6] أنه مر بسوق أجادير فوجد الخبز فيها يباع فعمل عمل المنادي كما ذكر بموضع آخر سوق يدعى سوق منشار الجلد

---

[1] القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص150

[2] هنين: مدينة صغيرة بناها الأفارقة وهي أنيقة للغاية لها ميناء صغير محروس ببرجين ، أنظر حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص15

[3] حسن الوزان ، المصدر نفسه، ج2، ص ص15-16

[4] خالد بلعربي، **ورقات زيانية دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزياني**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص70

[5] أبو عبيد البكري، المصدر السابق، ص76

[6] إبن الحباك : هو مُحَمَّد بن أحمد بن أبي يحي الشيخ الفقيه العالم العلامة أحد شيوخ الإمام السنوسي ، أنظر إبن مريم ، المصدر السابق ،ص219

**–أسواق أسبوعية** : وهي التي تعقد كل أسبوع كسوق سيدي بوجمعة وهو مخصص كل أربعاء بمدينة تلمسان كذلك نجد سوق بني راشد ويكون يوم الخميس ويباع فيه الماشية والحبوب والزيت والعسل[1].

**– الأسواق الحرفية** : وهي أسواق دائمة تنسب بإسم البضائع التي تباع فيها كسوق الخرازين وهو خاص بصنع الجلود كالأحذية ، سوق النحاسين ويختص بصناعة النحاس .

**– سوق العطارين** : وهو خاص ببيع العطور ، وهناك أسواق أخرى لبعض الحرف [2]، كما كانت تعقد أسواق تحمل بأسماء المدن كسوق ندرومة والتي كانت تقصده القبائل المحيطة بالمدينة لبيع منتوجاتها الفلاحية، سوق المدية، والذي يقصده هو الآخر الكثير من القبائل[3].

**– القيصارية:** ومن أهم أسواق تلمسان نذكر القيصارية وهي تتكون من مجموعة من البنايات بها محلات تجارية وورشات صناعية، بها كذلك فنادق يؤمها التجار الأجانب، قام بتأسيسها السلطان أبا حمو موسى الأول، وتختلف القيصارية عن السوق العادي بسعتها وتنظيماتها المحكمة، وهي تشبه إلى حد بعيد السوق العصري الكبير [4]. وللأسواق ضرائب يجب دفعها ومن خلال هذا قال الونشريسي في كتابه "....إن كانت لا تقوم إلا بمغارم الأسواق وكان أصل وضعها عن إتفاق من أهل الحل والعقد قديما لذلك لكون بيت المال عاجزا قاصرا عنها فإن تلك المغارم يجب حفظها... [5].

---

[1] خالد بلعربي ، المرجع السابق ، ص70.

[2] فؤاد طوهارة " النشاط الإقتصادي في تلمسان " مجلة جيل للبحث العلمي ، عدد 02جوان، جامعة 08 ماي 1945، 2014،ص82

[3] مختار حساني ،المرجع السابق، ج2، ص46

[4] عبد العزيز الفيلالي، المرجع السابق ،ص ص 135-136. انظر الملحق رقم 05.

[5] أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي ، **المعيار المعرب والجامع ا لمغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب** ،ج5، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،ط،م،1401هـ-1981،ص32

– **الحسبة**: الحسبة تقوم على أساس قواعد أخلاقية واجتماعية ويرتكز هدفها على حماية المجتمع من جميع الآفات الاجتماعية. وفي الدولة الزيانية وجدت الحسبة، فكان المشرف على السوق يسمى بالمحتسب وفي مراحل الدولة الزيانية أصبح المحتسب يرتشى بالمال ويغض الطرف عن الغش[1].

وفي هذا السياق قال العقباني في كتابه " سئل إبن القاسم عن بيع أشياء يغش بها المسلمون قال ما كان من ذلك ليس له وجه إلا الغش فلا أحب للأحد أن يبيعه ... [2].

[1] مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص53

[2] أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني، **تحفة الناظر وغيبة الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر** ، تح:علي السوفي، دن،دم،1272م،ص215

# الفصل الثاني

# موارد ومصارف الدولتين

## أولاً : الموارد المالية

## ثانياً : مصارف الأموال

تعتبر الموارد والمصارف من دعائم النظام المالي لأي دولة، فالموارد بطبيعتها تساهم في إنعاش النظام، أما المصارف فهي تكون من الموارد المالية وتنفق على عدة مجالات.

**أولاً: الموارد المالية**

كانت للدولتين موارد مالية مختلفة ومتنوعة، ساهمت في إنعاش بيت المال الرستمي والزياني وكانت بعض الموارد مشتركة بين الدولتين وبعضها الآخر خاص بدولة معينة، أما النفقات فانت من أموال الموارد وتصرف فيما يحتاجه الفرد والمجتمع. ولذلك نبدأ حديثنا بذكر الموارد المشتركة:

**1) الزكاة**[1]:

كانت الزكاة عند الرستميين من بين الموارد المهمة في الدخل الرستمي بدليل تخصيص دار لها تسمى دار الزكاة[2]، وهذه الدار ساهم في دخلها بعض الشخصيات كالإمام عبد الوهاب وغيره وفي هذا السياق يقول عبد الوهاب: «لولا أنا ومُحَمَّد بن جرني ويبيب بن زلغين لخرب بيت مال المسلمين، أنا بالذهب ومُحَمَّد بالحرث ويبيب بالأنعام »[3]، ولا يقتصر الأمر عليهم فقط بل امتد حتى للنساء [4] ولهذا كان الأغنياء يدفعون الزكاة كاملة ومن حرّ أموالهم ويخرجونها في الوقت المحدد [5]، وعلى هذا النحو يضيف الباروني فيقول: «فإذا حضر جميع ذلك صرف الطعام إلى الفقراء، ثم أمر بإحصاء الفقراء والمساكين»[6].

---

[1] الزكاة : لغة هي النماء والطهارة. وشرعاً: هي الفريضة في المال المخصوص تجب بإنفاق على مالكه ملكاً تاماً. قال الله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وإركعوا مع الراكعين﴾ سورة البقرة، الآية 43.انظر: مُحَمَّد عمارة: المرجع السابق، ص269.

[2] هي بمثابة دار متكونة من أكثر من طابقين وعززت بفضل أموال الرجال. انظر: إبراهيم بكير بحاز، **الدولة الرستمية دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية**، منشورات ألفا، ط3، الجزائر، 2010م، ص290.

[3] الشماخي، المصدر السابق، ص92.

[4] إبراهيم بكير بحاز، المرجع السابق، ص291.

[5] مُحَمَّد علي دبوز، **تاريخ المغرب الكبير**، ج3، مؤسسة تاولت، د ط، الجزائر، 2010م، ص40.

[6] الباروني، المصدر السابق، ص46.

ويتضح من خلال النص أن أموال الزكاة كانت تنفق على الفقراء والمساكين بالإضافة إلى دفع أجور العمال وشراء أكسية صوف وجباب صوف.

أما الزكاة عند الزيانيين فإنها كان تقع على عاتق أقرب المقربين لأمراء الدولة أحيانا السلطان بذاته[1].

وقد تنوعت مصادر الزكاة بالدولة الزيانية بين:

- زكاة الأموال كالذهب والفضة والنقود: ويقوم بالمهمة الموظفون الذين يكونون من أقرب المقربين لأمراء الدولة ومثال ذلك ما قام به السلطان أبا حمو الثاني حين كلف إبنه أبا تاشفين الثاني[2] بتحصيل أموال الزكاة.
- و زكاة المواشي التي أشرف عليها الحكام بأنفسهم نظراً لأهميتها، وبالتالي لقيت هذه الزكاة مراقبة شديدة من أمراء الدولة وخصوصاً في عملية الجمع وقد تسبب الحرص على جمع الزكاة في تمرد بعض القبائل التي رفضت الدفع فكان المقابل الرد الحازم، ومثال ذلك ما فعله السلطان آبا حمو موسى الثاني الذي أرغم بعض مشايخ القبائل المتمردة على دفع الزكاة[3].

## 2) الخراج:

وهو يأخذه السلطان فيقع على الضريبة والجزية ومال الفيء ويختص غالباً بضريبة الأرض[4].

الخراج إضافة للجزية حقان أوصل الله المسلمين إليهما من المشركين وهو يؤخذ مع الكفر والإسلام، بالإضافة إلى أنه في الغالب اجتهاد[5].

---

(1) ميمونة جاب الله، **السياسة المالية للدولة الزيانية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2013-2014م، ص ص 46، 47.

(2) أبو تاشفين الثاني: بويع عام 789هـ ومات من وجع أصابه في بطنه في شهر ربيع الأول عام 795هـ. له 45 سنة واستمرت دولته أربعة أعوام. انظر: إبن الأحمر، **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تح: هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، القاهرة، 2001م، ص82.

(3) مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص ص 120، 121.

(4) مُحَمَّد عمارة، المرجع السابق، ص ص 187، 188.

(5) أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن حبيب الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تح: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، ط1، الكويت، 1989م، ص181.

في عهد الدولة الرستمية كان يجمع الخراج بدليل قول ياقوت الحموي في معجمه «وكان ملكا لقوم مستضعفين من مراسة وصنهاجة فأرادهم عبد الرحمان على البيع فوافقهم على أن يؤدوا إليهم الخراج من الأسواق...» [1].

وحتى ابن الصغير ذكره بالاسم فقال «...كان ينظر إلى ما اجتمع من مال الجزية وخراج الأرضين وما أشبه ذلك...» [2]، ويضيف اليعقوبي في هذا السياق ويذكر أهل جبل نفوسة[3]، فيقول «لا يؤدون خراجاً إلى سلطان ولا يعطون طاعة إلا إلى رئيس لهم بتاهرت[4].

ويُفهم من النص أن الأموال كانت تنقل إلى تيهرت باعتباره المركز الرئيسي، وتنقل أموال الخراج لتيهرت لاستغلالها في دفع أجور العاملين في الدولة من قضاة وشرطة وحشم إضافة إلى مصالح الحياة اليومية للبلاد والعباد[5].

الخراج كان مع بداية عهد عبد الرحمان بن رستم، لم تُشر المصادر لطريقة وضع الخراج ولا إلى مبلغ الخراج الذي جمعه الرستميون.

أما الخراج في الدولة الزيانية كان كبقية الدول الأخرى، بحيث كان السلاطين يقطعون الأراضي لشيوخ القبائل العربية الموالية لهم إضافة للمقربين مما تسبب هذا الأمر في ضعف اقتصاد الدولة وتفكك المجتمع[6] ودليل ذلك قول العقباني: «وما تجري قوم قطعوا أراضيهم وبددوا إخراجا... إلى البغي والفساد»[7].

---

[1] ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج2، ص180.

[2] ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص36.

[3] جبل نفوسة: كان في القديم يمتد حتى جبال تالوت في تغرمين.. انظر: مسعود مزهودي، **جبل نفوسة منذ انتشار الإسلام حتى هجرة بني هلال إلى بلاد المغرب**، دن، د ت، ص22.

[4] اليعقوبي، المصدر السابق، ص185.

[5] إبراهيم بكير بحاز، المرجع السابق، ص294.

[6] مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص110.

[7] العقباني، المرجع السابق، ص185.

ويتضح من خلال النص أن أموال الخراج لا تذهب إلى جيوب الفقراء والمساكين بل تذهب إلى جيوب بعض شيوخ القبائل العربية، فرض الخراج تم على التجار والفلاحين، فبالنسبة للفلاحين فمثلا فلاحوا تسلة كانوا يؤدون هم أيضا خراجا مرتفعا إلى الملك الزياني[1].

كما أصبح سكان وجدة [2] فقراء نظراً لدفعهم الخراج إلى ملك تلمسان، أما التجار فكانوا أحياناً يدفعون الضرائب أو يقدمون الهدايا، وهو ما كان يقوم به تجار ندرومة [3]، بدليل ما قاله مارمول كارنجال «يقدمون بعض الهدايا إلى الملك من أجل حرية هذه التجارة»[4].

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن ضريبة الخراج لم تكن محددة وغير مرتبطة بمبادئ الشريعة الإسلامية، بحسب الونشريسي [5] الذي اعتبر أن الخراج في عصره كان ظلم محض وهذا راجع ربما لاستعمال أموال الخراج في الترفيه على الأمراء والسلاطين وكذا شراء ذمم بعض شيوخ القبائل العربية.

**3) الجزية[6]:**

وتجب الجزية على أهل الذمة وعلى الرجال الأحرار العقلاء، ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا عبد[7]. وعليه الجزية كانت تؤخذ من أهل الذمة[8] بمقابل الزكاة المأخوذة من المسلمين[9].

المسلمين[9].

---

[1] مختار حساني، المرجع السابق،، ج2، ص111.

[2] وجدة: مدينة قديمة بناها الأفارقة في سهل فسيح جداً على بعد نحوها ميلا جنوب البحر المتوسط. انظر: الحسن الوزان المصدر السابق، ج2، ص12.

[3] حسن الوزان، المصدر نفسه، ج2، ص12.

[4] مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص292.

[5] الونشريسي: أحمد بن يحي بن مُحَمَّد بن عبد الواحد بن علي هو العالم العلامة حامل لواء المذهب على رأس المائة السابعة أخذ عن شيوخ بلدة تلمسان. انظر: ابن مريم، المصدر السابق، ص53.

[6] هي موضوعة على الرؤوس واسمها مشتق من الجزاء الذي يكون إما جزاء على الكفر لأخذها منهم صغاراً وإما يكون على أمانتهم لأخذها منهم رفقاً. قال تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾. ينظر، الماوردي: المصدر السابق، ص181.

[7] الماوردي، المصدر نفسه، ص181.

[8] أهل الذمة، هم أهل العهد من الكتابيين ومن في حكمهم. انظر: مُحَمَّد عمارة، مرجع سابق، ص236.

[9] موسى لقبال، **المغرب الإسلامي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1981م، ص139.

فالجزية عند الرستميين كانت بمثابة مورد شرعي يضاف لخزينة الدولة [1] بدليل أن الأرزاق السنوية للدولة كانت تقطع من مال الجزية وخراج الأرضين نظراً لوجود أهل ذمة من اليهود إضافة للنصارى بتيهرت[2]، ولم تذكر المصادر مبلغ الجزية ولا عدد أهل الذمة.

أما الجزية عند الزيانيين فقد فرضت الجزية بتلمسان على الجالية اليهودية المقيمة بالبلد مقابل الحماية من قبل الدولة [3]، وقد ساهمت هذه االطائفة في إنعاش اقتصاد الدولة، بحيث لما قدموا إلى تلمسان ربطوا علاقات اقتصادية قوية جمعت بين المغرب الأوسط وأوروبا، كذلك كانوا يمدون المسلمين بسلعهم لبيعها في مناطق مختلفة [4]، وبخصوص الجزية نرى أنها كانت على نوعين من الأراضي: الصلحية وأراضي العنوة، فالأراضي الصلحية هي الأراضي التي استولى عليها المسلمون صلحاً وكانت هذه الأراضي تقطع وتباع وجزيتها تكون على قسمين محملة ومفضلة وتكون أيضا جزية نفيسة وخراج على الأرض. أما أراضي العنوة فهي أراضي لا تباع ولا تشترى وإذا توفي صاحبها للحاكم حق التصرف فيها[5].

فكانت الجزية في عهد الدولة الزيانية تفرض على اليهود باعتبارهم من أهل ذمة مقابل الحماية وقيمة الجزية عندهم كانت تتراوح بين دينارين إلى أربعة[6].

---

[1] سميرة شيخاوي، ليندة كحال، **نظم الدولة الرستمية دراسة لنظم الحكم والإدارة والنظام المالي والقضائي ( 160–296هـ/776–908م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015م، ص62.

[2] سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق، ج2، ص209.

[3] مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص108.

[4] عبد العزيز الفيلالي، المرجع السابق، ص193.

[5] مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص ص108، 109.

[6] خالد بلعربي، المرجع السابق، ص268.

**4) العشور**[1]:

عرفت الدولة الرستمية جمع العشور وما يؤكد هذا الطرح قول إبن الصغير: «وأهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون في أوان الطعام فيقبضون أعشارهم في هلال كل... من أهل الشاة والبعير »[2]، ولهذا فعملية تنظيم العشور كانت بإشراف الإمام باعتباره المسؤول الأول على جميع الأصعدة[3].

كانت هذه الضريبة من أهم الموارد باعتبار الإمارة رعوية تعيش على الرعي قبل كل شيء، وهذه الضريبة لم تكن تجبى على قطعان الماشية فقط بل امتد الأمر إلى القمح والشعير، والذي كان يصرف عينا على الفقراء، أما زمن هذه العملية ففي حدود علمي كان كل أول شهر قمري[4].

عرفت عملية جمع العشور عند الزيانيين تنظيماً محكماً، حيث كانت تتم تحت إشراف جهاز عُرف "بمصلحة الجمارك"، الذي يعتبر بمثابة الواسطة بين الملك من جهة وبين التجار المسيحيين من جهة أخرى، وتضم هذه الهيئة عدداً كبيراً من الموظفين بدءًا من صاحب المصلحة ونجد كذلك مفتشين ورئيس المحاسبة وضباط وموظفين صغار ومترجمين عن لغات الدول الأخرى[5].

وعليه كانت الضرائب كانت تدفع على السلع المستوردة من أوروبا ويتم إما في الميناء أو العاصمة ويحصل بالمقابل التاجر على وصل بالدفع يمكنه من المرور بالبضاعة وبيعها[6].

---

[1] من العُشْر بضم العين وسكون الشين: هو ما يؤخذ من زكاة الأرض التي أسلم عليها أهلها كأرض العرب وما أسلم عليه أهله من غير العرب أو فتح عنوة وقُسم بين الفاتحين ويسمى صدقة ويدفع العُشر أيضا في القطائع التي حيزت تمليكا، ويعتبر وظيفة ضريبية في الأموال مقدارها العُشر في العام يؤخذ من بضائع تجار الكفار القادمين من دار الحرب إلى بلاد الإسلام. انظر: محمد عمارة، المرجع السابق، ص377.

[2] ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص35.

[3] الحبيب الجنحاني، **المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية** ، عالم المعرفة، د ط، الكويت، 2005م، ص132.

[4] سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق، ج2، ص308.

[5] مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص115.

[6] شقدان، المرجع السابق، ص210.

وفي هذا السياق شهد الحسن الوزان بنفسه على سير هذه العملية وقال «كنت مع أحد كتاب ملك تلمسان جاء لاستلام ضرائب من سفينة جنوبية حملت من البضائع ما يمون تلمسان لمدة خمس سنوات وبلغت قيمة الرسوم 15 ألف مثقال ذهبا مسكوكاً»[1].

كما كانت تلمسان تأخذ الضرائب على التجارة الداخلية بين المدن والمناطق المجاورة لها في حالة دخول السلع للمدينة، بدليل ما قام به السلطان أبو الحسن المريني [2] حينما ألغى الكثير من الضرائب على السلع الواردة للمدينة[3].

وبالنسبة لقيمة الضرائب الجمركية فكانت متقاربة، إذ كان تجار إيطاليا يدفعون 10% ونفس الأمر لأرغون وفرنسا وبعدها خفضت بعض السلع كالذهب والفضة فصاروا يدفعون 5%.[4]

وما تجدر الإشارة إليه أنه بالإضافة إلى ذلك هناك موارد خاصة بالرستميين تمثلت في:

أ) **الإعانات الخارجية:** كانت هذه الإعانات ترسل من قبل إباضية المشرق وبالضبط في عهد الإمام عبد الرحمان بن رستم، وأرسلت هذه الإعانات على دفعتين، فالإعانة الأولى الإمارة كانت في مرحلة النشأة وبلغت ثلاثة أحمال من المال، وبعدها عقد الإمام مجلساً جمع فيه الوجهاء وأهل الشورى فلما شاور أصحابه قالوا «الرأي رأيك والأمر أمرك ولكن هذا رزق ساقه الله إلينا »[5]، ونصحوه بأن يكون ثلثا المال في الكراع [6]، وثلثا في السلاح وثلثا في فقراء الناس وضعفائهم وهو ما تم في الأخير[7].

---

(1) الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص16.

(2) أبو الحسن المريني، ولد 675 وعقدت له الخلافة في رجب سنة 710 ومن أعماله الإحسان وحط المغارم والمكوس وفك الأسرى. انظر: مُحَمَّد إبن مرزوق التلمساني ، **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن** ، تح: ماريا خيسوس، بيعيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 1981م، ص117.

(3) مُحَمَّد ابن مرزوق، المصدر نفسه، ص119.

(4) ميمونة جاب الله، المرجع السابق، ص55.

(5) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص30.

(6) الكراع: اسم يجمع الخيل والسلاح وربما المقصود به الخيل فقط. انظر: ابن الصغير، المصدر نفسه، ص30.

(7) عبد الرزاق محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص152.

تركت هذه الإعانة المالية أثراً كبيراً في تنمية الدولة فاشترت الإمارة للقوم الكراع والسلاح كما شرعوا في العمارة والبناء وغرس البساتين واتخاذ الرحاء والمستغلات [1]. وفي العام الثالث من رجوع الرسل إلى البصرة أرسلوا إليه ما يقرب عشرة أحمال وهنا شاور الإمام أصحابه وقال للرسل «ارجعوا بمالكم فإن أربابه أحوج منا إليها... » [2]. وحاول الرسل إقناعه لكن دون جدوى، وعندئذٍ انصرف الرسل بالأموال وزاد ذلك الموقف في عظمته[3].

وعليه نرى أن الإعانة الأولى قبلها بحجة أن الدولة وقتها كانت ناشئة وهي بحاجة للأموال، أما الإعانة الثانية فرفضها نظراً لتوفر الدخل وغنى الدولة آنذاك[4].

**ب) المُستَغَلات[5]:**

وهي مورد مالي كبقية الموارد الأخرى وكانت موجودة بتيهرت، وفي عهد الإمام أفلح بن عبد الوهاب[6]. يقول إبن الصغير في كتابه «... وعمرت معه الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات وأتته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات...» [7].

نستنتج من خلال النص أن هذه المستغلات وجدت وكثرت في عهد الإمام أفلح، ولكن إبن الصغير بعدها لم يعطينا تفاصيل، وتصور حول هذه المستغلات، وحسب رأيي الضريبة لم تكن بوزن ضريبة الزكاة أو الجزية وهو ربما يفسر عدم إعطاء إبن الصغير تفاصيل بخصوصها.

---

(1) مُحَمَّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص103.

(2) الباروني، المصدر السابق، ص44.

(3) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص35.

(4) سليمان بن عبد الله بن يحي الباروني، **مختصر تاريخ الإباضية**، د ن، تونس، 1938م، ص39.

(5) بضم الميم وفتح التاء والغين: بمعنى الاحكار، أي الأماكن والمصادر المستثمرة والمستغلة في الأراضي السلطانية، أي للعامة من الأسواق والمنازل والكواحين وغيرها وهي بمعنى الاحكار. انظر: مُحَمَّد عمارة، المرجع السابق، ص533.

(6) سميرة شيخاوي، ليندة كحال، المرجع السابق، ص64.

(7) إبن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص53.

**ج) الوصايا**

وهي التوصية في المال والتنازل للغير[1]، ولعل حادثة أبو مرداس مهاصر السرداتي[2] لخير دليل على ذلك وقال الشماخي بهذا الخصوص « .... إذا أراد الزيارة لأهل تيهرت أخذ الوصايا من أهل الدعوة من أهل جبل نفوسة فيرفعها إلى تيهرت لنفع بيت مال المسلمين ولنفع أرباب الوصايا...»[3].

ويتضح من خلال النص أن الوصايا كانت تنقل من جبل نفوسة إلى العاصمة تيهرت وهذا تحت إشراف أبو مرداس مهاصر السرداتي، والغرض من هذه المهمة هو تدعيم الخزينة الرستمية ونفع أرباب هذه الوصايا.

ومن الموارد الأخرى نجد بعض القبائل التي قدمت مساعدات مالية وخاصة قبيلة مزاتة [4]، وفي هذا الصدد يقول الإمام عبد الوهاب « ما قام هذا الدين إلا بسيوف نفوسة وأموال مزاتة»[5].

وعليه نستنتج أن نفوسة [6] كانت تدعم الدولة في كافة المجالات وخاصة في الميدان العسكري العسكري سواء بالعدة أو العتاد، أما مزاتة فتدعم بالأموال لتوفر القبيلة على إمكانيات مادية كبيرة.

وفيما يتعلق بدولة بني عبد الواد فكانت لها أيضا مواردها الخاصة منها:

أ) **الغنائم**[1]: الغنيمة والفيء يتفقان في أن طريق المالين وأصل بالكفر، ويختلفان في أن مال الغنيمة مأخوذ قهرا ومال الفيء باللين والعفو[7]، ولهذا كسبت تلمسان عدة غنائم بسبب حروبها مع الدول

---

[1] الوصايا: مفرد وصية والاسم الوصاة والوصاية والوصية أيضا ... أنظر أبو الفضل إبن منظور: **لسان العرب**، ج6، دار صادر، بيروت، دت، ص4853.

[2] أبو مرداس مهاصر السرداتي، بلغ في العلوم النهاية وجرى في أمر الصلاح إلى أقصى غاية، إلا أنه ممن هرب وقنع بالخمول ... أنظر الدرجيني، المصدر السابق، ج2، ص291.

[3] أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي، المصدر السابق، ص79.

[4] قبيلة مزاتة: هي من أكبر بطون لواتة وانتشرت في العديد من الأماكن مثل: باغاية ...، أنظر مسعود مزهودي، المرجع السابق، ص28.

[5] أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي، المصدر السابق، ص92.

[6] نفوسة: كانت تلي عقد تقديم القضاة وبيوت الأموال وإنكار المنكر ...، أنظر ابن الصغير، المصدر السابق، ص27.

* قال ابن منظور في لسان العرب: الغنيمة هي ما أوجف عليه المسلمون بخيلهم وركابهم من أموال المشركين، ويقسم أربعة أخماس بين الموجفين: للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم واحد، أما الفيء فهو ما أفاء الله من أموال المشركين بلا حرب ولا إجحاف عليه. انظر: أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، المصدر السابق، ص 3307.

[7] الماوردي، المصدر السابق، ص161.

الدول المجاورة. وفي هذا السياق يقول يحي ابن خلدون في كتابه « فاستولى أمير المسلمين أبو يحي يغمراسن على ذخائر الدولة المؤمنية كالمصحف العثماني وغدار الزمرد وغير ذلك مما لا تصفه العقول ...» [1]، كذلك وجدت غنائم من البحر من جراء الإغارة على مراكب وسواحل الممالك الأوروبية، التي جاءت كرد فعل على مهاجمة السواحل الإسلامية[2].

1) **الجباية:** تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد نظرا لمساهمتها وبقوة في الخزينة، وكان يشرف على ديوان الجباية صاحب الأشغال[3]، أو كما سماه ابن خلدون بالحاجب أو قهرمان الدار ومن مهامه النظر في الدخل والخرج[4]، لذا كان للجباية أهمية كبيرة بدليل ما قام به أبا حمو موسى حينما أوصى أوصى ابنه وقال « فاجمعه على مواضعه ووفره ولم جبايته وثمره وقوي مادته في العدل ...» [5].

ومن خلال ذلك يتضح أهمية الجباية وكذا مدى الاستفادة من المال في الأمور الإيجابية وهذا لا يتأتى إلا من خلال استغلاله وحسن التصرف فيه.

آنذاك كانت قبائل من زناتة بنو عبد الواد وبنو توجين [6] وبنو راشد قد استولوا على الكثير من أراضي الدولة وتنعموا من خيراتها وفرضوا الجباية على القبائل[7].

فيغمراسن بن زيان مثلا فرض الإتاوة على قبائل بني توجين وكذلك فعل ابنه عثمان بن يغمراسن حين كلف مُحَمَّد بن سلامة وهو أحد شيوخ بني توجين على جمع الإتاوة من قومه وإضافة إلى ذلك لجأت الدولة إلى تعيين رجال ممن إتصفوا بالكفاءة والخبرة ومن بينهم: أبو المكارم بن منديل بن مسعود، وأبا زيد عبد الرحمن بن مخلوف الشامي، والذي تولى المنصب في عهد أبي حمو موسى

---

[1] يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص114.

[2] شقدان، المرجع السابق، ص211.

[3] صاحب الأشغال: وهو الموظف المكلف بالشؤون المالية وحساب المداخيل والمخاريج منها، أنظر مُحَمَّد بن رمضان بن شاوش، المرجع السابق، ج1، ص78. انظر الملحق رقم 06

[4] عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص140.

[5] أبو حمو الزياني، **واسطة السلوك في سياسة الملوك**، د ن، د ط، د م، د ت، ص9

[6] بني توجين: يعد القبيل من أعظم أحياء بني بادين وأفرهم عددا وكانت مواطنهم وادي الشلف وبعدها أرض السرسو، أنظر ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص205، 206.

[7] مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص101.

الثاني[1]، وبالنسبة لسلاطين الدولة وخصوصا المتأخرين كانوا عاجزين أمام استبداد بعض القبائل مما أثر على الحياة الاقتصادية عموما[2].

خلاصة القول أنه بالنسبة للموارد نجد بعضها كانت مشتركة بين الدولتين والبعض الآخر خاص بدولة ذاتها ومن ضمن الموارد المشتركة نجد الزكاة والخراج، الجزية، العشور، وكل مورد من هذه الموارد تقاسمت فيه الدولتين بعض نقاط التشابه والاختلاف.

**أ -الزكاة:**

ولهذا نبدأ حديثنا بالزكاة فمن أوجه التشابه نجد أنها كانت تعد من الموارد الشرعية يدفعها الأغنياء بغية مساعدة الفقراء، و رفض القبائل في كلا الدولتين دفع الزكاة.

ومن أوجه الاختلاف أن الزكاة لدى الرستميين كانت تعد الرقم واحد عكس الزيانيين، كذلك نجد توفر دار للزكاة عند الرستميين عكس الزيانيين.

**ب – الخراج:**

أما الخراج فمن أوجه التشابه نجد أنه كان موجودا في كلا الدولتين، كذلك لاحظنا أن المؤرخين في كلا الدولتين لم يشيروا لطريقة وضع الخراج ولا لمبلغه.

ومن أوجه الاختلاف: نرى أنه في الدولة الزيانية كثرت فيها الأراضي الإقطاعية بينما عند الرستميين لم تذكر ملكية الأراضي، ضف إلى ذلك أموال الخراج في الدولة الرستمية كانت تستغل في دفع أجور العاملين وخدمة مصالح العباد والبلاد عكس الزيانيين التي كانت الأموال تذهب إلى جيوب السلاطين عوض أن تذهب إلى الرعية.

---

[1] خالد بلعربي، المرجع السابق، ص61.

[2] عبد المالك بن فريحة، **القبائل العربية ومكانتها في الدولة الزيانية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014- 2015، ص62.

**ج- الجزية:**

بخصوص هذه الجزية نجد أنه في كلا الدولتين كانت تجب على أهل الذمة سواء كانوا من اليهود أو النصارى. والاختلاف يكمن **في** قيمة الجزية في الدولة الزيانية كانت محددة، بحيث كانت تتراوح من دينارين إلى أربعة عكس الرستميين فالمصادر لم تذكر شيئا.

**د- العشور:**

العشور نجده كان يؤخذ من بضائع التجار لكلا الدولتين. والاختلاف : يكمن في أن العشور بالنسبة للرستميين يشرف عليه الإمام بينما الزيانيين يشرف عليه مصلحة الجمارك كذلك نجد أن عملية العشور كانت متأصلة أكثر بتيهرت باعتبار الإمارة رعوية.

ولهذا نرى أنه هناك موارد مشتركة بين الدولتين وهناك كما أسلفنا بعض الموارد خاصة بدولة معينة فمثلا نجد الرستميين امتازوا بموارد كالإعانات الخارجية والمستغلات، في حين نجد أن الزيانيين كانت لهم مورد إضافي وهو الغنائم، والذي جاء من جراء الحروب المتواصلة مع الدول.

**ثانياً: مصارف الأموال:**

تتعدد وتختلف قيمتها بين الإنفاق على مصالح المسلمين والإنفاق على مصالح الدولة ومصالح أخرى. ويهدف الإنفاق العام إلى إشباع الحاجات والخير العام وذلك بتوفير العيش الكريم ومتطلبات الإنسان[1]، أما الهدف من مصاريف الدولة فهو يكون بقصد تنميتها.

**أ -مصارف الأموال عند الرستميين:**

كانت تنفق بالعدل وما فضل عنها ردته على الفقراء والمساكين [2] كان الإنفاق يتمحور على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: المجال العلمي، الاجتماعي، العسكري.

-**في المجال العلمي**: قال أبو زكريا في كتابه « سير الأئمة وأخبارهم » « بعث عبد الوهاب ألف دينار إلى إخوانه من أهل المشرق بالبصرة أن يشتروا له بها الكتب ...» [3].

---

[1] مُحَمَّد سليماني أيوب زرقاوي، **النظام المالي والاقتصادي في الإسلام** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، المركز الجامعي يحي قارس، المدية، 2006- 2007م، ص63.

[2] عبد الرحمن بن مُحَمَّد الجيلالي، المرجع السابق، ج1، ص221.

[3] أبو زكريا يحي بن أبي بكر، المصدر السابق، ص65.

ونستنتج من خلال ما ورد أمرين: أولا توفر الخزينة الرستمية على الأموال، والشيء الثاني هو اهتمام عبد الوهاب بالمجال الثقافي خاصة. ولا ينحصر الأمر فقط على هذه الإعانة، بل كانت هناك مصاريف أخرى في المجال كما نجد الإمام نفسه أسس في تاهرت مكتبة مهمة حوت نسخ كتب المؤلفين الإباضيين الشرقيين وغيرها من الكتب[1].

-**في المجال الاقتصادي**: فقد أولى الأئمة الرستميين وعلى الأخص عبد الرحمن النواحي الاقتصادية والعمرانية اهتماما كبيرا. وتمثلت جهوده في غرس البساتين وشق القنوات وإقامة المطاحن عليها كما زاد في تعمير تاهرت [2]، وحول هذه النقطة بالخصوص يقول ابن الصغير « ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الأموات وغرس البساتين وإجراء الأنهر واتخاذ الأرحاء»[3].

- **في المجال الاجتماعي**: وانعكس التطور الاقتصادي على الحياة الاجتماعية لتاهرت فكانت تيهرت قبلة للوفود والرفاق من كل الأمصار والأقاصي[4].

-**في المجال العسكري**: وبخصوص النفقات العسكرية نجدها خاصة في بداية الدولة، فمثلا في عهد الإمام عبد الوهاب اجتمع له من الجيوش والحفدة ما لم يجتمع لأحد قبله حسب ابن الصغير، وعليه المصاريف في المجال العسكري كانت كبيرة ولفترة قصيرة ومحدودة[5].

وكحوصلة للموضوع المصاريف كانت على عدة جبهات منها ما يخدم الإمام، وحاشيته كدفع أجور الإمام ومرتبات الموظفين من قضاة وشرطة وغيرهم، وبالمقابل منها أيضا ما يخدم الصالح العام من شق للطرقات وإصلاحها، توزيع الصدقات.

---

(1) تادايوش ليفيسكي، **المؤرخون الإباضيون في إفريقيا الشمالية**، تر: ماهر جرار، ريما جرار، منشورات تاوالت الثقافية، د ط، 2007م، ص ص17- 18.

(2) عبد الرزاق محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ص152- 153.

(3) ابن الصغير المالكي، المصدر السابق، ص31.

(4) قدور وهراني، "جوانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمدينة تاهرت من خلال كتاب ابن الصغير المالكي"، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، مجلد 5، عدد 20، جامعة وهران، 1431هـ/ 2010م، ص171.

(5) إبراهيم بكير بحاز، المرجع السابق، ص ص296 - 297.

**ب -مصارف الأموال عند الزيانيين:**

تمثلت مصارف الأموال بتلمسان في رواتب الجند والموظفين، وكذا هدايا وعطايا يقدمها السلطان على شكل مساعدات ونفقات أخرى على العمران. ويعد السلطان يغمراسن أول من فرض العطاء وحدد الرواتب للموظفين في تلمسان وبعدها قام المزوار [1] بهذه المهمة [2]. وعليه أخذت الرواتب حيزا كبيرا من الدخل وصرف على الجيش وعلى الأعراب لحراسة الدولة والنصف الثاني على شكل أجور للموظفين الذين يشتغلون مناصب هامة في الدولة كالقضاء والشرطة والجباية. وما يتبقى من الأموال يصرف في الصالح العام كبناء المساجد و البيمارستنات وشق الطرقات[3].

ويقول ابن خلدون في هذا السياق « فاختطوا بها القصور المؤنقة والمنازل الحافلة »[4].

أما الهدايا فهي التي يبعث بها سلاطين تلمسان لسلاطين آخرين لأجل تعزيز أواصر المحبة والصداقة وربما من أجل مصالح. ومن ضمن العلاقات نجد العلاقة بين أبي زيان [5] والطاهر برقوق وهو ملك مصر فهما تبادلا الهدايا [6]، وبخصوص الإعانات والصدقات فتكون في وقت الشدة مثلا: كوارث طبيعية أو حروب[7]، ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أن الرواتب أخذت جزء كبير من مال الخزينة الخزينة وكانت تختلف بحسب قيمة المنصب والمهنة.

---

[1] المزوار: هو نائب الملك الذي يحدد الأجور حسب قدر كل واحد واستحقاقه كما يرأس الجيوش، أنظر الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص22.

[2] شقدان، المرجع السابق، ص212.

[3] خالد بلعربي، المرجع السابق، ص59.

[4] عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص106.

[5] أبو زيان، مُحَمَّد بن أبي حمو بويع بتلمسان في صفر 796هـ وخلفه أخوه عبد الله في صفر عام 802هـ وقتل على يد بني مرين، انظر: ابن الأحمر، المصدر السابق، ص83.

[6] التنسي، المصدر السابق ص220.

[7] شقدان، المرجع السابق، ص217.

وفيما يتعلق بالنفقات نرى أن الإنفاق في كلا الدولتين تمحور على المجالات الاجتماعية، العسكرية، الاقتصادية وكذا في الصالح العام ففي المجال الاجتماعي كبناء بيمارستنات، أما عسكرياً فيتمثل في الإنفاق على الجيش الذي يستهلك أموال كبيرة وأقتصادياً كبناء الأسواق وغيرها.

والاختلاف يكمن في أن الإنفاق في المجال العسكري بالنسبة للدولة الرستمية كان قليلا ومحدودا لفترة معينة عكس الدولة الزيانية التي أنفقت الكثير من الأموال نظراً لتوفرها على جيش كبير ولخوضه عدة معارك، كما لاحظنا أن عملية الإنفاق في الدولة الرستمية سادها العدل بينما نجد في الدولة الزيانية المحاباة والمصالح قد طغت على هذه العملية، كما يختلفون في نقطة وهي أن الإنفاق عند الرستميين كان من أموال الزكاة بالدرجة الأولى عكس الزيانيين فالإنفاق عندهم من أموال الجباية وكذا الجمركة.

# الفصل الثالث

# السكة والمعاملات المالية

## أولاً : السكة

## ثانياً : المعاملات المالية

تعتبر السكة والمعاملات المالية من العناصر المهمة في الحياة الاقتصادية بصفة عامة والتجارية بصفة خاصة، فالعملة تمثل تراث وتاريخ البلد، أما المعاملات المالية فهي تبسط وتسهل العملية التجارية.

**أولاً: السكة**

تعتبر السكة من ضروريات العملية التجارية وبدونها تتعطل مما ينعكس ذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي عرفها ابن خلدون في كتابه " المقدمة " « السكة هي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما بداخلها من الغش أو النقص إن كانت يتعامل بها عددا أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه جميع الاعتبارات، ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة[1] والخلوص (ترسم) تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتخذ لذلك ونقش فيه نقوش خاصة به فيوضع على الدينار أو الدرهم ...» [2].

ومن المؤرخين المختصين بهذا الشأن نجد المقريزي فلديه كتاب بعنوان " النقود الإسلامية" فعرف السكة نقلا عن ابن خلدون وقال « هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع جديد تنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدنانير أو الدراهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة »[3].

وعليه السكة كانت منذ القديم وظهور الإسلام فقبله لم تكن مستعربة لأن أول من ضرب بالسكة وحولها للعربية هو عبد الملك بن مروان سنة 76هـ/695م[4]..

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون الحضري، **المقدمة**، تاريخ العلامة ابن خلدون، الدار التونسية للنشر، د ط، 1984م، ص284.

[2] الدرهم: قال في مجمع البحرين الدرهم بكسر الدال وفتح الهاء وهو كذلك اسم للضروب من الفضة ...، أنظر تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، **النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود**، تح: مُحَمَّد السيد علي بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدريو، ط5، النجف، 1387هـ/ 1967م، ص50.

[3] تقي الدين بن أحمد بن علي المقريزي، المصدر نفسه، ص ص66- 67.

[4] أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك**، ج6، تح: مُحَمَّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، 1119هـ، ص256.

والعملة أنواع مختلفة فمنها الذهبية والفضية والنحاسية وتمتاز بالنقش على الصيغة الدينية، ولكل منها وجه وظهر ولذا نرى أن الفكر الاقتصادي للإنسان هو الذي هداه وأوصله إلى معرفة المعادن النفيسة من ذهب وفضة ونحاس، لأنه سابقا كانت تبادل السلع بين الناس تحل محل العملة، لكن ما إن وجدت حتى قضت على الصعوبات السابقة وأضحت متنفسا جديدا للحياة التجارية خاصة والحياتية عامة[1].

**أ -العملة عند الرستميين:**

والعملة في الإمارة الرسمية كانت موجودة بدليل معظم المصادر والمراجع ذكرت وجود عملة للرستميين فمثلا المؤرخ ابراهيم بحاز يؤكد على وجود عملة رستمية سواء كانت ذهبية أم فضية، ضف إلى ذلك علماء الآثار الفرنسيان مارسيه ولامار أكدا وجود عملة رستمية بتيهرت[2].

ويضيف المؤرخ بحاز أن الإمام عبد الرحمن بن رستم سبق له أن ضرب نقودا في القيروان في فترة (140- 144هـ/758-762م)، وكانت هذه النقود عبارة عن فلوس من النحاس مكتوبة على وجه منها: ضرب هذا الفلس بإفريقية وعلى الوجه الآخر: سنة اثنين وأربعين ومائة، واستمر ضرب هذا الفلوس إلى سنة 144هـ/762م[3]..

والصورة التالية توضح العملة الرستمية[4].

فالوجه أ يشير إلى مكان ضرب الفلس وهو إفريقية، أما الوجه ب يشير إلى سنة إصدارها وهو إثنين وأربعين ومائة[5].

بينما صالح بن قربة في كتابه يعطي تفاصيل أخرى حول العملة وجاءت كالتالي:

---

(1) عبد الله بن سليمان المنيع، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي، المكتب الإسلامي** ، ط1، مكة المكرمة، 1416هـ/ 1996م، ص181.

(2) إبراهيم بكير بحاز، المرجع السابق، ص225- 229.

(3) المرجع نفسه، ص229.

(4) المرجع نفسه، ص226.

(5) المرجع نفسه، ص296.

**-عبد الرحمان بن رستم:**

- القطر : 11 مم.
- الوزن: غير مذكور.
- التاريخ: 142 هـ.
- المكان: إفريقية.

**الوجه:**

- المركز: ضرب هذا الفلس بإفريقية.

**الظهر:**

- المركز: سنة ثلاثون وأربعين ومائة.
- وهناك دينار آخر في مجموعة نقود إفريقية العربية بتونس ينسب إلى زعيم الخوارج الإباضية أبي الخطاب عبد الأعلى مؤرخ سنة 141هـ.

**وصف الدينار:**

- القطر: 11مم.
- الوزن: ؟
- التاريخ: 141هـ.
- المكان:
- الوجه:
- الهامش: بسم الله ضرب هذا الدينار سنة إحدى وأربعين ومائة.
- المركز: مُحَمَّد رسول الله.

**الظهر:**

- الهامش: مُحَمَّد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

-المركز: لا إله إلا الله وحده لا شريك له[1].

كما كانت هناك عملة خاصة بأهل جزيرة جربة تعرف بالحندوس[2]، وفي هذا السياق يقول الدرجيني مايلي: « ... إنما اشتريت بقراريط الحندوس فقال البائع للمشتري: إنما لي عليه ذهب وقال المشتري: لا أعرف الذهب، فقال أبو صالح للبائع: خذ منه ما ذكر وإلا فخذ سلعتك لأن أهل جربة إنما يعرفون التبايع بالحندوس ولا يعرفون الذهب ...»[3].

ومن خلال النص يتبين أن أهل جربة كانوا ليتعاملون بالحندوس ولم يعرفوا الذهب آنذاك فربما راجع ذلك لعدم انتشاره بينهم[4].

ويشير أيضا جودت عبد الكريم في كتابه "الأوضاع"، فيذكر أن الناس تداولوا الدينار في تاهرت وهذا نقلا عن ابن الصغير بخصوص يعقوب بن أفلح فقال: « ما جس بيده دينارا ولا درهما كذلك نجد أن أبا اليقظان أشار إلى مكان وجود العملة وأضاف بأنه رآها في متحف الخلدونية بتونس»[5]. بتونس»[5].

نستنتج أنه كانت للرستميين عملة ثم اختفت وربما لم يبق منها إلا قطع صغيرة [6]، وهذا لأن جل المؤرخين ذكروا وجود عملة خاصة بالرستميين، لكنهم لم يعطوا تفاصيل حولها من حيث شكلها،

---

[1] صالح بن قربة، **المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، دائرة الدراسات التاريخية والأثار** ، جامعة الجزائر، 1983، ص ص86، 87.

[2] الحندوس: هي بمثابة عمله كان يتعامل بها أهل جربة لعدم معرفتهم بالذهب. انظر أبي العباس الدرجيني، المصدر السابق، ج2، ص354.

[3] أبو العباس الدرجيني، المصدر نفسه، ج2، ص ص354- 355.

[4] إبراهيم بكير بحاز، المرجع السابق، ص229.

[5] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص174.

[6] إبراهيم بكير بحاز، المرجع السابق، ص228.

مكان ضربها .... إلخ. وبالنسبة لنوع العملة نرى أنه على الأرجح تكون ذهبية نظرا لجلب الذهب بكثرة من بلاد السودان .

**ب –العملة عند الزيانيين:**

العملة في تلمسان كانت موجودة بدليل أن يحي المازوني أشار إلى وجود الدينار والدينار الفضي أو الدرهم الجديد والدينار الذهبي. وكان سعر الدينار في تلمسان بثلاثمائة فلوسا والدراهم الجديدة بأربعة وعشرين درهم[1].

هذا ويعتبر يغمراسن بن زيان أول من وضع السكة كما قام باستقطاب رجال المال بنو الملاح وهم قرطبيون معروفين بالأمانة، والذين كانوا متخصصين في سكة الدينار والدرهم[2].

اعتمد النظام النقدي لدولة بني زيان على الدنانير فقام حكامها بسك الدنانير المضاعفة، والتي اتخذت في شكلها العام التصميم المربع الذي ظهر قبل ذلك على الدنانير الموحدية وأيضا سارت على نفس الوزن[3].

وبعدها سلكوا في ضرب نقودهم فضربوا عملتهم من معدن الذهب والفضة والنحاس ونقشوا عليها آيات قرآنية وأحاديث نبوية وعبارة "ما أقرب فرج الله" اتخذوها شعارا لهم بعد مقتل السلطان يوسف بن يعقوب المريني سنة 707هـ/1308م[4]..

كما أصدر السلطان أبو حمو موسى الأول دينار الذي نجده على وجهه وظهره دائرتين ومربعين فعلى الوجه وفي الدائرة كتبت عبارة " ضربت بمدينة تلمسان حرسها الله وآمنها " وكتب داخل المربع " بأمر من عبد الله موسى أمير المسلمين أيده الله ونصره "، أما على ظهر القطعة فعلى

---

(1) إسماعيل بركات، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة للمازوني** ، ج1، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2009- 2010، ص58.

(2) مبارك بن مُحَمَّد الميلي، **تاريخ الجزائر القديم والحديث** ، ج2، تص: مُحَمَّد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، لبنان، 1406هـ-1986م، ص454.

(3) عاطف منصور مُحَمَّد رمضان، **النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار** ، مكتبة زهراء الشرق، ط 1، القاهرة، 2008م، ص84.

(4) خالد بلعربي، المرجع السابق، ص63.

الدائرة عبارة " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى إلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم "، أما داخل المربع فقد كتب " لا إله إلا هو مُحَمَّد رسول الله ما أقرب فرج الله " كذلك أصدر أبو تاشفين الأول دينار ه المكتوب عليه في الدائرة من الوجه الأول " ضرب بمدينة تلمسان حرسها الله وآمنها "، وفي وسط المربع كتب " بأمر من عبد الله المتوكل على الله عبد الرحمن أمير المسلمين أيده الله ونصره"[1].

ومما لاشك فيه إن إدارة بيت المال [2] هي التي كانت تقوم بضرب العملة في بداية الأمر ثم انتشرت دور الضرب الخاصة مما نتج عنه تزييف في قيمة العملة أي الغش بالنقص من قيمتها[3].

**نماذج من العملة الزيانية[4]:**

[1] نفسه، ص63.

[2] بيت المال: هو الخزينة العامة لأموال الدولة، أنظر مُحَمَّد عمارة، المرجع السابق، ص103.

[3] لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص168.

[4] لخضر عبدلي، المرجع نفسه، ص ص 171، 172.

الوجـــه الأمـــامـــي

الوجـــه الخلفـــي

دينار من عهد أبي حمو موسى " الأول "
قطره 32 ملم ووزنه 4 غرامات و66 سغ

الوجـــه الأمـــامـــي

الوجـــه الخلفـــي

قطر القطعة الأولى 31 ملم ووزنه 4 غرامات و55 سغ

الوجـــه الأمـــامـــي

الوجـــه الخلفـــي

قطر القطعة الثانية 32 ملم ووزنه 4 غرامات و58 سغ
هذين الدينارين من عهد الملك أبي تاشفين " الثاني "

وكتوضيح لصور العملة الزيانية سنقوم بإعطاء تفاصيل بخصوصها ويكون الترتيب على الشكل الآتي:

-**الدينار الأول:** يعود إلى عهد السلطان أبي حمو موسى الأول ( 707هـ/1307م- 718هـ/ 1318م)، يزن 4.66 غ، وطول قطره 32 مم.

-تفاصيل الوجه الأمامي: كتب في القطعة الدائرية مايلي[1]:

ضرب بمدينة تلمسان حرسها الله تعالى وآمنها وداخل المربع كتب:

-عن أمر عبد الله.

-موسى أمير.

-المسلمين المتوكل.

-على رب العالمين.

-أيده الله ونصره.

[1] شقدان، المرجع السابق، ص ص 281، 282.

وفي الوجه الخلفي كتب في القطعة الدائرية: وإلهكم إله واحد لا إله إلا الله هو الرحمان الرحيم.

وداخل المربع كتب:

- بسم الله الرحمان الرحيم
- صلى الله على مُحَمَّد وآله
- لا إله إلا الله
- مُحَمَّد رسول الله
- ما أقرب فرج الله

-**الدينار الثاني:** خاص بعهد السلطان أبي تاشفين الأول ( 718هـ/1318م- 737هـ/1336م)

طول قطره: 31مم.

كتب في القطعة الدائرية: أمير المؤمنين عبد الرحمان بن الخلفاء الراشدين.

وداخل المربع كتب:

- لا إله إلا الله
- مُحَمَّد رسول الله
- ولا غالب إلا الله
- والأمر كله لله
- ولا قوة إلا بالله.
- في الوجه الخلفي كتب: ضرب بمدينة تلمسان أبقاها الله تعالى للمسلمين.

وكتب داخل المربع:

- بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ
- صلى الله على مُحَمَّد وآله
- والحمد لله رب العالمين
- والشكر لله على نعمته

- والشكر لله يوم الدين[1].

هذا فيما يتعلق بديناري كل من السلطان أبا حمو موسى الأول وكذا أبا تاشفين الأول، أما الدينارات الأخرى فكانت في عهد أبا تاشفين الثاني وأبي العباس أحمد وكذلك الملك مُحَمَّد المتوكل وتفاصيل كل عملية تختلف عن الأخرى سواء من حيث القطر أو الوزن أو طبيعة الكتابة على العملية وفيما يخص مكان ضرب العملات هو بمدينة تلمسان.

**النتيجة:**

**أوجه التشابه:**

- بخصوص العملة فنرى أنه في كلا الدولتين توفرا على عملة، ضف إلى ذلك توفر شعار لهذه العملة ووجود النقش على هذه العملة باستخدام الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية.

ومن **أوجه الاختلاف** نجد أن العملة في الدولة الزيانية كانت واضحة بينما عند الرستميين نجد العملة عندهم سادها بعض الغموض من حيث القول بأنها كانت موجودة واختفت وتبقى أسباب إختفائها غامضة، ضف إلى ذلك المؤرخون في الدولة الرستمية ذكروا وجود عملة لكنهم لم يعطوا تفاصيل حولها عكس مؤرخي الدولة الزيانية، الذين أعطوا التفاصيل من حيث مكان الضرب، شكل العملة...، وهذه الأشياء نراها ضرورية بإعتبار العملة من تراث المنطقة. العملة في الدولة الرستمية تكون قد اختفت، بينما في تلمسان نجد أن العملة تعرضت للتزييف نتيجة تعدد دور الضرب الخاصة، نجد كذلك أنه في الدولة الزيانية عدة سلاطين أصدروا عملتهم الخاصة بهم كأبي حمو موسى الأول وكذا أبي تاشفين الأول وغيرهم عكس الرستميين الذين نجد فقط عبد الرحمن بن رستم، الذي يقال أنه أصدر عملة بالقيروان.

[1] شقدان، المرجع السابق، ص ص 281، 282.

**ثانياً: المعاملات المالية:**

جاء في لسان العرب أنه روي عن النبي ﷺ قال:«المكيال مكيال أهل المدينة والميزان ميزان أهل مكة»، بمعنى أن المدينة في القديم كانت دار نخل والصدقات فيها تؤخذ كذلك بالكيل أما مكة فكانت بلد للحج والتجارة ولهذا كان الميزان أساس التعامل في تجارتهم[1].

أ – **طرق المعاملات عند الرستميين:** وبالنسبة للدولة الرستمية فقد ذكر البكري أن موازين ومكاييل الرستميين هي قرطبية وقال: «ومدهم الذي يكتالون به خمسة أفقره ونصف قرطبية وقنطار الزيت عندهم قنطاران غير ثلث إلا المجلوب من الفلفل وغيره فإنه قنطار عدل ورطل اللحم عندهم خمسة أرطال ...» [2].

ويتضح من خلال النص مايلي: أن المد المستخدم عند الرستميين هو المد الأندلسي القرطبي ثانياً السلع المستورة كالفلفل وغيره تعادل قنطارا واحدا فقط[3].

وفي جبل نفوسة ذكر الدرجيني خروبة وهي ربما مكيال أو وزن [4]، كما ذكرت بعض المكاييل الأخرى كالثمن والصاع والوسق، فالثمن قد بستة أمداد بمد النبي ﷺ والصاع ذكر أنه أربعة أمداد أما الوسق فكان ستين صاعا [5]، كذلك ذكرت الصحفة [6]، بتنس وكانت تساوي مئة وأربعة وأربعين مدا نبويا[7].

**الموازين:**

كما أن هناك الرطل وهو رطل القيروان، رطل تنس ويختلف بحسب المادة فمثلا يقال: رطل فلفلي أو رطل اللحم.

الجدول التالي يوضح الإختلاف الحاصل في المكاييل والموازين بالنسبة لمدن بلاد المغرب

---

[1] ابن منظور، المصدر السابق، ج6، ص3969.

[2] أبو عبيد البكري، المصدر السابق، ص69.

[3] مُحَمَّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص235.

[4] أبو العباس الدرجيني، المصدر السابق، ج2، ص328.

[5] جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص188.

[6] الصحفة: جمع صحاف وهي القصعة العريضى ةإناء الطعام، أنظر مُحَمَّد عمارة، المرجع السابق، ص326.

[7] إبراهيم بكير بحاز، المرجع السابق، ص222.

| | | |
|---|---|---|
| القيروان | القفيز<br>الويبة<br>الثمنة | 8 ويبات<br>4 أثمان<br>6 أمداد بمد النبي ﷺ |
| تاهرت | الصحفة<br>القادوس | 48 قادوساً<br>3 أمداد بمد النبي ﷺ |
| تاكسور | الصحفة | 25 مد بمد النبي ﷺ<br>(نصفه يسمى السدس) |
| أصيلة | المد<br>قليلة (مكيال الزيت) | 20 مدا بمد النبي ﷺ<br>112 أوقية |
| فاس | المدّ<br>اللوح | 80 أوقية<br>120 مدا |
| سجلماسة | المدّ<br>القنفل<br>الزلافة | 12 قنفلا<br>8 زلافات<br>8 أمداد بمد النبي ﷺ |

ومن خلال التمعن في الجدول نلاحظ أن وحدات الكيل والوزن في بلاد المغرب واحدة لكن الإختلاف يكمن في قيمتها كالصحفة في تاهرت تقدر بـ ثماني وأربعون قادوساً بينما في تاكسور يقدر بـ خمسة وعشرين مداً بمد النبي ﷺ[1].

**ب –طرق المعاملات عند الزيانيين:**

استخدمت مكاييل متنوعة بتلمسان والمناطق المجاورة لها وفي هذا الصدد تحدث البكري حول أرشقول « وكيلهم ستون مدا بمد النبي ﷺ وسمونه عمورة ورطلهم اثنان وعشرين أوقية ودرهمهم ثماني خراريب والخروبة أربعة حبات »[2].

[1] مسعود مزهودي، المرجع السابق، ص185.

[2] أبو عبيد البكري، المصدر السابق، ص78.

ومن المكاييل نذكر ما يلي[1]:

- الصاع: يستعمل لكيل الحبوب وكان نوعين الصاع التاشفيني نسبة للسلطان أبو تاشفين الأول والثاني هو الصاع الوهراني.
- المد: كان يساوي عندهم ستون برشالة وهو يختلف من مكان لآخر.
- البرشالة: تزن ثلاثة عشرا رطلا وتستعمل لكيل الحبوب.
- الويبة: تساوي تسع اثنين وعشرين مدا بمد النبي ﷺ وهناك نصف الويبة وربعها.

أما الموازين في عهد الدولة الزيانية فقد تنوعت بين المثقال الذي يوازي الدينار في الوزن ووزنه من الذهب 72 حبة من الشعير.

الدرهم: نجده يساوي ستة دوانيق والدونق[2] يزن ما بين 8- 10، ولهذا نجد أن وزن الدرهم بتلمسان يساوي 1.50 غ[3].

القيراط: يقدر بنصف دانق قيمته نصف عشر الدينار 5% ويتكون من أربع إلى خمس حبات.

الحبة: كانت تمثل 1/6 من وحدة الوزن المستعملة وتختلف الحبة حسب وحدة الوزن، ولهذا يكون الوزن المحتمل للحبة حوالي سبعين أو واحد وسبعين ميلغراما تقريبا[4].

**المنتوجات المعروضة في الأسواق وتسعيرها في الدولة الزيانية[5]:**

| السلعة | السعر أو الكمية | المصدر |
|---|---|---|
| صاع القمح | ديناران وربع دينار | يحي بن خلدون، ج1، ص211 |
| صاع الشعير | ديناران وربع دينار | |

[1] لطيفة بن عميرة، **العلاقات التجارية للمغرب الأوسط**، منشورات وزارة الشؤون الدينية، د ن، تلمسان، 2011، ص193

[2] الدونق: أصله فارسي (دانة) أي حبة وهو سدس الدرهم وهو أيضا ثمان حبات من أوسط حب الشعير، أنظر المقريزي، المصدر السابق، ص97.

[3] لطيفة بن عميرة، المرجع السابق، ص ص193- 194.

[4] شقدان، المرجع السابق، ص219.

[5] خالد بلعربي، ورقات زيانية، ص80.

| | | |
|---|---|---|
| رطل الملح | دينارين والأوقية بـ 10 درهم | عبد الرحمان بن خلدون: العبر، ج7، ص113-114. |
| الكرتب | ثلاثة أثمان المثقال | |
| الخس | 20 درهم | |
| اللفت | 15 درهم | |
| الفقوس | 40 درهم | |
| الخيار | ثلاثة أثمان الدينار | |
| البطيخ | ثلاثون درهماً | |
| الحبة الواحدة من التين | درهمين | |
| الحبة والواحدة من الإجاص | / | |
| الفول | عشرون درهماً | |
| الزيت | الأوقية بـ12 درهماً | إبن خلدون، ج7، ص113. |
| السمن | / | |
| العسل | الرطل بدرينارين | التنسي: ص132. |
| ثمن الرأس الواحد من البقر | 60 مثقالاً | إبن خلدون، ج7، ص113. |
| ثمن الرأس الواحد من الضأن | 7 مثاقيل ونصف | |
| الدجاجة | الرطل بـ16 درهماً إلى 30 درهماً | |

نلاحظ من خلال الجدول أن السلع كانت متنوعة ومختلفة في القيمة كرطل الملح نجده دينارين والأوقية بـ10 درهم بينما الكرنب يساوي ثلاثة أثمان المثقال، في حين بعض السلع متساوية في القيمة كصاع القمح والشعير فهو يساوي دينارين وربع دينار[1].

**أوجه التشابه:**

بالنسبة لطرق التعاملات فنرى أنها سهلت في العملية التجارية، لاحظنا كذلك وجود المكاييل والموازين بالعاصمة والمناطق المجاورة بالنسبة للدولتين كذلك نرى في كلا الدولتين المكاييل والموازين

[1] خالد بلعربي، ورقات زيانية، ص80.

كانت تختلف من مكان لآخر، كما نجد أن وحدات للوزن والكيل واحدة رغم الاختلاف في القيمة[1].

ومن **أوجه الاختلاف** :

نجد أن المد المستخدم عند الرستميين هو المد الأندلسي القرطبي في حين عند الزيانيين المصادر لم تذكر أصل المد عندهم، كما نجد الصاع في الدولة الزيانية كان نوعين التاشفيني والوهراني عكس الرستميين فلم نجد عندهم هذا التقسيم والتمييز، لاختلاف يكمن في مقدار الدرهم فمثلا درهم تنس كان يساوي 1.888 غ بينما بتلمسان نجده يساوي 1.50 غ[2]. كما نجد إباضية نفوسة كانوا يسمون مد النبي ﷺ بالكر[3]، في حين بتلمسان نجد تسميات البرشالة والويبة.

**الخلاصة:**

تعد العملة وطرق المعاملات من أركان العملية التجارية، إذ يلعبان دوراً هاماً في إنعاش المبادلات التجارية وبالتالي ينعكس ذلك بالإيجاب لذا الفرد والمجتمع، وفيما يخص العملة الرستمية وجدت بتيهرت كما ذكرت حتى نوعية هذه العملة لكن بعدها اختفت، أما العملة الزيانية فكانت متعددة إلا أنها تعرضت للتزييف نتيجة تعدد دور الضرب.

- وفيما يتعلق بطرق المعاملات نرى أنها سهلت من العملية التجارية بالإضافة إلى أنها كانت تختلف من منطقة إلى أخرى نتيجة ربما ظروف ومعطيات متعلقة بالسوق

[1] مسعود مزهودي، الإباضية، ص187.

[2] شقدان، المرجع السابق، ص219.

[3] مسعود مزهودي، المرجع السابق، ص187.

الخاتمة

في الختام ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج سأستعرضها على الشكل الآتي:

-تنوع النشاط الاقتصادي عند الدولتين فتميز النشاط الزراعي عند الرستميين بالازدهار بالنظر لمجموعة من العوامل المساعدة كخصوبة الأراضي... كما كان الرعي علامة مسجلة باسم الدولة الرستمية باعتبار الإمارة رعوية ولهذا كانت تعيش على الرعي قبل كل شيء.

-أما النشاط الزراعي عند الزيانيين كان ممتازاً والسبب أن المنطقة كانت زراعية بالدرجة الأولى، فكانت في القديم تلمسان تدعى بوماريا بمعنى البستان. كما كانت تربية الحيوانات والطيور الداجنة سائدة بتلمسان والغرض من ذلك هو الانتفاع بها وبلحومها وبيضها.

-لم تكن الصناعة في الدولة الرستمية قوية وبوزن الزراعة لكن رغم هذا لبت حاجات أفراد المجتمع الرستمي، أما الصناعة عند الزيانيين فكانت حاضرة وبقوة بدليل وجود دار الصناعة فهي جمعت مختلف الصناع والحرفيين وازدهرت في عهد أبو حمو موسى الثاني.

-التجارة الرستمية كانت قوية بدليل اعتبرت من دعائم الاقتصاد الرستمي، ولعل الشيء الذي ساعدها هو الموقع الإستراتيجي الجيد، إضافة للإرادة السياسية من قبل الأئمة فهي التي صنعت الفارق في هذا المجال.

-لم يكتف الرستميون بتصدير منتوجاتهم للخارج بل عملوا على نشر الإسلام في كثير من الدول كما وجدت أسواق تيهرت بعضها عام والآخر خاص بدليل امتلاك إبن وردة سوقا خاصاً به والحسبة عندهم تولاها أصحاب الشرطة وبعدها القاضي.

-أما التجارة الزيانية فحققت موارد ضخمة لخزينة الدولة كما جعلت من تلمسان قفل بلاد المغرب وقاعدة المغرب الأوسط. كما وجدت أسواق بتلمسان ولكنها تميزت بالقيسارية، أما الحسبة فكان هناك المشرف على السوق إلا أن دوره كان سلبياً بدليل رشوته بالمال وغضه الطرف عن الغش.

-النظام المالي الرستمي ارتكز على الزكاة والعشور إضافة للإعانات الخارجية، فالزكاة لوجود دار الزكاة والعشور نتيجة أن الإمارة رعوية، أما الإعانات الخارجية فساهمت في قيام الإمارة الناشئة آنذاك.

-النظام المالي الزياني قام على الجباية والجمركة، فالجباية عدت ركيزة أساسية في الاقتصاد فكان يُشرف عليها صاحب الأشغال كما استعانت الدولة ببعض الكفآت. أما الجمركة فضخت للخزينة أموال معتبرة نتيجة مراقبة السلع من طرف هيئة كبيرة وهي مصلحة الجمارك.

-نفقات الرستميين سادها العدل والوضوح أما عند الزيانيين فكانت المصالح طاغية على العملية.

-العملة عند الرستميين كانت موجودة ويحتمل أن تكون ذهبية لكنها اختفت، أما العملة الزيانية ففي البداية كانت شبيهة بالعملة الموحدية ثم أخذت طابعها الخاص وبعدها تعرضت إلى التزييف نتيجة تعدد دور الضرب.

-وفيما يتعلق بطرق المعاملات نرى أنها سهلت من العملية التجارية وكانت تختلف من منطقة لأخرى ومن دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات.

وفي الأخير نرجو أن يكون هذا العمل لبنة في مجال البحث العلمي.

# الملاحق

**الملحق رقم 01: خريطة توضح جغرافية وحدود الدولة الرستمية**

شوقي أبو خليل، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2005م، ص50.

**أئمة الدولة الرستمية**

| | تاريخ التولية |
|---|---|
| الإمام عبد الرحمان بن رستم | 160هـ-786م |
| الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمان | 171هـ-787م |
| الإمام أفلح بن عبد الوهاب | 208هـ-824م |
| الإمام أبو بكر بن أفلح | 258هـ-8724م |
| الإمام أبو اليقظان بن أفلح | 261هـ-875م |
| الإمام أبو حاتم بن أبي اليقظان | 281هـ-895م |
| الإمام يعقوب بن أفلح | 282هـ-895م |
| الإمام اليقظان بن أبي اليقظان | 294هـ-907م |

**الملحق رقم 02: جدول يوضح أئمة الدولة الرستمية**

إبن الصغير المالكي، المصدر السابق ، ص26، 37، 91.

## ملوك الدولة الزيانية

### الدور الأول

| | تاريخ التولية |
|---|---|
| أبو يحي يغمراسن بن زيان | 633هـ-1236م |
| أبو سعيد عثمان بن يغمراسن | 681هـ-1283م |
| أبو زيان مُحَمَّد (الأول) بن عثمان | 703هـ-1304م |
| أبو حمو موسى (الأول) بن عثمان | 707هـ-1308م |
| أبو تاشفين عبد الرحمان (الأول) بن موسى | 718هـ-1318م |

### الدور الثاني

| | تاريخ التولية |
|---|---|
| أبو سعيد عثمان (الثاني) بن عبد الرحمان | 719هـ-1348م |
| أبو ثابت الزعيم بن عبد الرحمان | 749هـ-1348م |
| أبو حمو موسى (الثاني) بن يوسف | 760هـ-1359م |
| أبو زيان مُحَمَّد (الثاني) بن عثمان | 760هـ-1359م |
| أبو تاشفين عبد الرحمان (الثاني) | 791هـ-1389م |
| أبو ثابت يوسف الأول بن عبد الرحمان | 795هـ-1393م |
| أبو الحجاج يوسف بن موسى | 796هـ-1394م |
| أبو زيان مُحَمَّد (الثاني) بن موسى | 796هـ-1394م |
| أبو مُحَمَّد عبد الله (الأول) بن موسى | 801هـ-1398م |
| أبو عبد الله مُحَمَّد (الثالث) الواثق بالله بن موسى | 804هـ-1404م |
| عبد الرحمان (الثالث) – بن خولة– | 813هـ-1411م |
| السعيد بن أبي حمو موسى | 814هـ-1411م |
| أبو مالك عبد الواحد بن موسى | 814هـ-1412م |
| أبو عبد الله مُحَمَّد (الرابع) – بن الحمرة – | 827هـ-1424م |

| | |
|---|---|
| أبو مالك عبد الواحد (ثانيا) | 831هـ-1428م |
| أبو العباس أحمد المعتصم – العاقل – بن موسى | 834هـ-1431م |
| أبو ثابت مُحَمَّد (الخامس) – المتوكل على الله – | 866هـ-1462م |
| تاشفين بن أبي ثابت | 890هـ-1485م |
| أبو ثابت مُحَمَّد (السادس) | 890هـ-1485م |
| أبو عبد الله مُحَمَّد (السابع) | 902هـ-1496م |
| أبو حمو موسى الثالث – أبو قلمون | 909هـ-1503م |

**الملحق رقم 03: ملوك الدولة الزيانية**

عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص151، 203، 204.

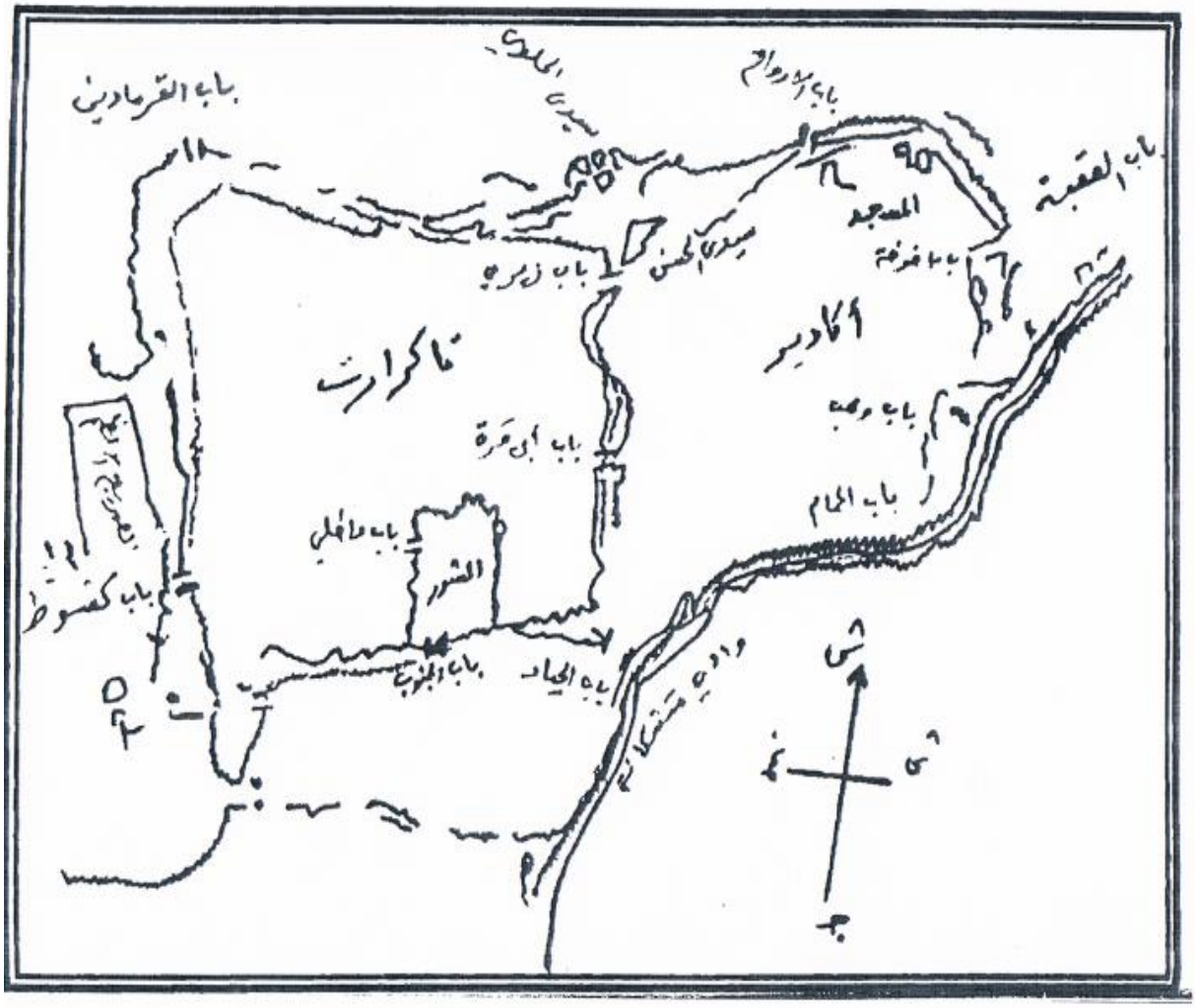


**الملحق رقم 04: خريطة توضح جغرافية تلمسان في العهد الزياني**

عبد العزيز الفيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ص627.

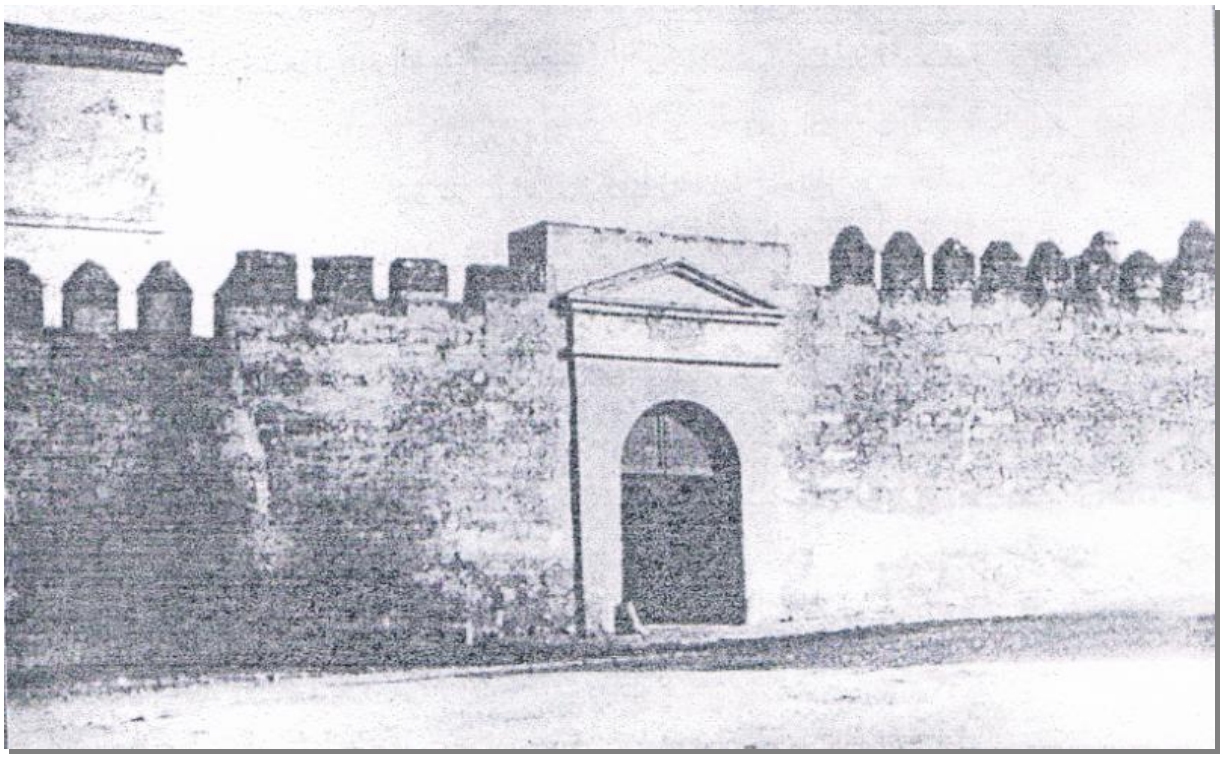

**القيسارية الحديثة**

**الملحق رقم 05: صورة توضح القيسارية قديماً وحديثاً**

الحاج مُحَمَّد بن رمضان بن شاوش، المرجع السابق، ج2، ص24.

| صاحب الأشغال | تحت ولاية | السنوات |
|---|---|---|
| عبد الرحمن بن مُحَمَّد الملاح | يغمراسن عثمان بن يغمراسن | 633-681هـ<br>1235-1282م |
| منديل بن المعلم<br>أبو عبد الله مُحَمَّد بن مسعود | أبو سعيد عثمان بن يغمراسن | 681-703هـ<br>1282-1303م |
| أبو المكارم منديل<br>بن مُحَمَّد بن المعلم | أبو زيان إبن أبي سعيد | 703-707هـ<br>1303-1307م |
| أبو عبد الله مُحَمَّد بن سعود<br>أبو المكارم منديل بن مُحَمَّد بن المعلم | أبو حمو بن أبي سعيد | 707-718هـ<br>1307-1318م |
| أبو عبد الله مُحَمَّد بن سعود<br>أبو المكارم منديل بن مُحَمَّد بن المعلم | أبو تاشفين بن أبي حمو | 718-737هـ<br>1318-1336م |
| أبو زكريا يحي بن مُحَمَّد بن عبد الرحمان<br>يحي بن أبي العيش الخزرجي التلمساني<br>مُحَمَّد قصيب الرصاص | أبو حمو موسى الثاني | 760-791هـ<br>1358-1389م |

**الملحق رقم 06: جدول الرجال الذين تولوا وظيفة صاحب الأشغال**

يحي إبن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص11، 118، 122.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

**المصادر**

1 -إبن الأحمر، **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان** ، تح: هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، د ط، القاهرة، 2001م.

2 -الإدريسي أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** ، د ن، د ط، د م، دت.

3 -الباروني سليمان بن عبد إبن يحي، **الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية** ، د ن، د ط، د م، دت.

4 -البكري أبا عبيد، **المغرب في ذكر إفريقية وبلاد المغرب**، دار الكتاب الإسلامي، د ط، القاهرة، د ت.

5 -التلمساني مُحَمَّد إبن مرزوق، **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن** ، تح: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 1981.

6 -التنسي مُحَمَّد بن عبد الله، **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان** مقتطف من نظم الدر والعقبان في بيان شرف بني زيان، تح: محمود آغا بو عياد، موفم للنشر، الجزائر، 2001م.

7 -الحضرمي عبد الرحمان إبن خلدون، **المقدمة تاريخ العلامة إبن خلدون**، الدار التونسية للنشر، د ط، د م، 1984م.

8 -الحميري مُحَمَّد بن عبد المنعم، **الروض المعطار في خير الأقطار** ، تح: إحسان عباس، مكتب لبنان، ط2، بيروت، 1984م.

9 -إبن خلدون أبي زكريا يحي، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد** ، ج 1، مطبعة بييرفونطانا، الجزائر، 1903م.

10 - ـــ ، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد** ، ج2، تح: بوزياني الدراجي، دار الأمل للدراسات، د ط، الجزائر، 2007م.

11 - إبن خلدون عبد الرحمان، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** ، مر: سهيل زكار، خليل شحادة، ج 7، دار الفكر، د ط، بيروت، 2000م.

12 - الدرجيني أحمد بن سعيد، **طبقات المشايخ بالمغرب**، ج1، ج2، تح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، د ط، الجزائر، 1974م.إبن مريم أبي عبد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908م.

13 - أبو زكريا يحي بن أبي بكر، **سير الأئمة وأخبارهم** ، تح: إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، د ط، الجزائر، 1979م.

14 - الزياني أبو حمو موسى، **واسطة السلوك في سياسة الملوك**، د ن، د ط، د م، دت.

15 - الشماخي أحمد بن سعيد بن عبد الواحد، **السير**، تح، سعود السيابي، وزارة التراث القومي، عمان، 1992.

16 - ابن الصغير المالكي، **أخبار الأئمة الرستمين** ، تح: مُحَمَّد ناصر، إبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، د ط، لبنان، 1986م.

17 - الطبري أبي جعفر مُحَمَّد بن جرير، **تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك** ، ج6، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، 1119هـ.

18 - العقباني أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم بن سعيد، **تحفة الناظر وغنية المذكر في حفظ، الشعائر وتغيير المناكر**، تح: علي الشنوفي، د ط، د م، 1972م.

19 - الفاسي الحسن بن مُحَمَّد الوزان، **وصف إفريقيا** ، ج2، تر: مُحَمَّد حجي، مُحَمَّد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1983م.

20 - القلقشندي أبي العباس أحمد، **صبح الاعشى**، ج5، دار الكتب الخديوية، د ط، القاهرة، 1915م.

21 - كاربخال مارمول، **إفريقيا**، ج2، تر: مُحَمَّد حجي، مُحَمَّد زينبر، مكتبة المعارف، د ط، الرباط، 1984م.

22 - الماوردي أبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن حبيب، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** ، تح: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة إبن قتيبة، ط1، الكويت، 1989م.

23 - مجهول، **الاستبصار في عجائب الأمصار** ، تع: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر العربية، الدار البيضاء، 1985م.

24 - المراكشي إبن عذارى، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج1، تح: ج س كولات، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت، 1983م.

25 - إبن مريم أبي عبد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، المطلعة الثعالبية، الجزائر، 1908م.

26 - المقدسي أبو عبد الله، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، د ن، د ط، د ت.

27 - المقريزي تقي الدين أحمد بن علي، **النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود**، تح: مُحَمَّد السيد علي بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية، ط5، النجف، 1387هـ/1967م.

28 - النصيبي إبن حوقل، **صورة الأرض**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992م.

29 - الونشريسي أبي العباس أحمد بن يحي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب** ، ج 5، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د ط، د م، 1401هـ/ 1981م.

30 - اليعقوبي أحمد بن يعقوب بن واضح، **البلدان**، دار الكتب العلمية، د ط، بيروت، د ت.

**المراجع باللغة العربية:**

1 -إسماعيل عبد الرزاق محمود، **الخوارج في بلاد المغرب في منتصف القرن الرابع للهجرة** ، دار الثقافة، ط2، المغرب، 1985م.

2 -الباروني سليمان بن عبد الله إبن يحي، **مختصر تاريخ الإباضية**، د ن، تونس، 1938م.

3 -بحاز إبراهيم بكير، **الدولة الرستمية دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية** ، منشورات ألفا، ط3، الجزائر، 2010م.

4 -بلعربي خالد، **الدولة الزيانية في عهد يغمراسن** ، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2011م.

5 -ـــــ ، **تلمسان من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الزيانية** ، دار الألمعية للنشر، ط 1، الجزائر، 2011م أبو خليل شوقي، **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005م.

6 -ـــــ ، ورقات زيانية، **دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزياني** ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014م.

7 -الجنحاني الحبيب، **المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية** ، عالم المعرفة، د ط، الكويت، 2005م.

8 -الجيلالي عبد الرحمان بن مُحَمَّد، **تاريخ الجزائر** العام، ج1، ج2، دار المكتبة الحياة، ط2، بيروت، 1965م.

9 -الحريري مُحَمَّد عيسى، **الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها الخارجية بالمغرب والأندلس**، دار القلم، ط3، الكويت، 1987م.

10 - حساني مختار، **تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية** ، ج 2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م.

11 - حمودة عبد الحميد حسن، **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي** ، الدار الثقافية للنشر، ط 1، القاهرة، 2007م.

12 - أبو خليل شوقي، **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005م.

13 - دبوز مُحَمَّد علي، **تاريخ المغرب الكبير** ، ج 3، مؤسسة تاولت الثقافية، د ط، الجزائر، 2010م.

14 - رمضان عاطف منصور مُحَمَّد، **النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار** ، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة، 2008م.

15 - زغلول سعد عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي** ، ج2، منشأة المعارف، د ط، الإسكندرية، 1979م.

16 - السلماني عبد الله طه، **الدويلات الإسلامية في المغرب** ، دار الفكر، ط 1، عمان، 2014م.

17 - سوادي عبد مُحَمَّد، الحاج صالح عمار، **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، القاهرة، 2004م.

18 - شاوش الحاج مُحَمَّد بن رمضان، **باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان**، ج1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م.

19 - عبدلي لخضر، **التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد** ، دار إبن النديم، ط 1، الجزائر، 2011م.

20 - عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط1، الجزائر، 2002م.

21 - بن عميرة لطيفة، **العلاقات التجارية للمغرب الأوسط** ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، د ط، تلمسان، 2011م.

22 - الفيلالي عبد العزيز، **تلمسان في العهد الزياني**، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2002م.

23 - بن قربة صالح، **المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد** ، دائرة الدراسات التاريخية والأثار، جامعة الجزائر، 1983/1982.

24 - لقبال موسى، **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 1971م.

25 - ـــــ ، **المغرب الإسلامي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1981م.

26 - ليفينسكي تاديواتش، **المؤرخون الإباضيون في إفريقيا الشمالية** ، تر: ماهر جرار، ريما جرار، منشورات تاوالت الثقافية، د ط، 2007م.

27 - مزهودي مسعود، **الإباضية في المغرب الأوسط**، جمعية التراث، القرارة، 1996م.

28 - ـــــ ، **جبل نفوسة منذ انتشار الإسلام حتى هجرة بني هلال إلى المغرب** ، د ن، د ط، د ت.

29 - المنيع عبد الله بن سليمان، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي** ، المكتب الإسلامي، ط 1، مكة المكرمة، 1416هـ/1996م.

30 - الميلي مبارك بن مُحَمَّد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج 2، تع: مُحَمَّد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، لبنان، 1986م.

31 - يوسف جودت عبد الكريم، ا **لأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجري**، المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، د ت.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1- Djilali Sari, **Tlemcen la Zyani de Casbah**, édition, villa n°6n Alger, 2011

**المجلات:**

1 -طوهارة فؤاد، النشاط الاقتصادي في تلمسان، مجلة جيل للبحث العلمي ، عدد2، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، جوان 2014م، ص1 - 205.

2 -وهراني قدور، جوانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمدينة تيهرت من خلال كتاب إبن الصغير المالكي، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث ، مجلد 5، عدد 20، جامعة وهران، 2010م، ص1-18.

**الرسائل الجامعية:**

1 -بركات إسماعيل، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010م.

2 -جاب الله ميمونة، **السياسة المالية للدولة الزيانية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2013-2014م.

3 -سليمان مُحَّد، زرقاوي أيوب، **النظام المالي والاقتصادي في الإسلام** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2006-2007م.

4 -شقدان بسام كامل عبد الرزاق، **تلمسان في العهد الزياني** ، مذكرة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1422هـ/2002م.

5 -شيخاوي سميرة، كحال ليندة، **نظم الدولة الرستمية دراسة لنظم الحكم والإدارة والنظام المالي والقضائي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015م.

6 -بن فريحة عبد المالك، **القبائل العربية ومكانتها في الدولة الزيانية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014- 2015م.

7 -قرواز فتيحة، **الحياة الحضارية في الجزائر الرستمية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الأوسط، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011-2012م.

8 -لخضاري زهية، لوناس عائشة، **العلاقات الاقتصادية للدولة الرستمية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، جامعة يحي فارس، المدية، 2014-2015م.

**المعاجم والقواميس**

1 -الحموي شهاب الدين ياقوت، **معجم البلدان**، ج2، دار صادر، د ط، بيروت، د ت.

2 -عمارة مُحَمَّد، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية** ، دار الشروق، ط 1، القاهرة، 1993م.

3 -ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، ج5، دار صادر، بيروت، د ت.

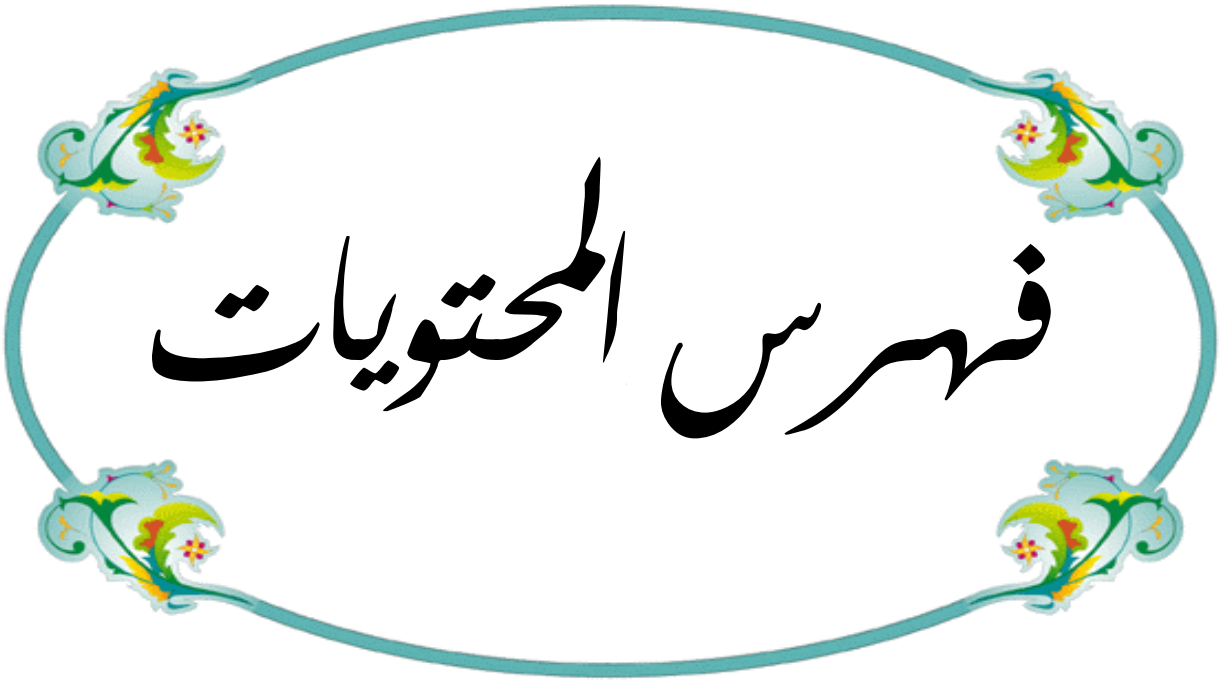

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| الإهداء | |
| شكر وعرفان | |
| قائمة المختصرات | |
| مقدمة | 06-01 |
| **الفصل التمهيدي: قيام الدولتين الرستمية وبني عبد الواد الزيانية** | |
| أولاً: قيام الدولة الرستمية | 11-08 |
| ثانياً: قيام دولة بني عبد الواد | 16-11 |
| **الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية للدولتين الرستمية والزيانية** | |
| أولاً: الحياة الاقتصادية للدولة الرستمية | 27-18 |
| ثانياً: الحياة الاقتصادية للدولة الزيانية | 36-27 |
| **الفصل الثاني: موارد ومصاريف الدولتين** | |
| أولاً: الموارد المالية للنظامين | 49-38 |
| ثانياً: مصارف الأموال | 52-49 |
| **الفصل الثالث: السكة والمعاملات المالية** | |
| أولاً: السكة | 62-54 |
| ثانياً: المعاملات المالية | 67-63 |
| خاتمة | 70-69 |
| الملاحق | 78-72 |
| قائمة المصادر والمراجع | 86-80 |
| فهرس الموضوعات | 88 |
| ملخص الرسالة | 90-89 |

## الملخص

يعد النظام المالي ركيزة أساسية وجزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية ككل وهو يؤثر على هذه المنظومة سواء بالإيجاب أو بالسلب ولهذا يبقى ضروري ومهم جدا لأي دولة كانت وهو ما يلاحظ على الدولتين الرستمية والزيانية.

فبالنسبة للنظام المالي الرستمي كانت له موارد ونفقات وعملة بالإضافة إلى طرق المعاملات، فبخصوص الموارد كانت لديه موارد متعددة ولكنه ارتكز بالأساس على الزكاة والعشور بالإضافة إلى الإعانات الخارجية المقدمة من طرف إباضية المشرق.

ومن أموال هذه الموارد أنفقت الدولة على بعض المجالات الحيوية كالمجال الاقتصادي، الاجتماعي وبدرجة أقل المجال العسكري.

وفيما يتعلق بالعملة فنرى أنها كانت موجودة ثم اختفت بعد ذلك ويحتمل أن تكون نوع العملة عندهم ذهبية نظراً لجلب الذهب بكثرة من بلاد السودان.

أما طرق المعاملات فهي الأخرى كانت تختلف من منطقة لأخرى.

وبخصوص النظام المالي الزياني نجده قد ارتكز على بعض الموارد كالجباية والجمركة إضافة إلى الغنائم المتعددة ومصاريفها كانت بدرجة أكبر في المجال العسكري نظراً لوجود جيش كبير وقوي.

أما العملة الزيانية فهي عكس العملة الرستمية فقد كانت منذ البداية شبيهة بالعملة الموحدية ثم أخذت النمط الخاص بها وبعدها تعرضت للتزييف نتيجة تعدد دور الضرب وفيما يتعلق بطرق المعاملات نجد أنها سهلت من العملية التجارية واختلفت هي الأخرى من منطقة إلى أخرى.

**Résumé**

Le système financier constitue un pilier fondamental, et une partie intégrante du système économique dan son ensemble, ce qui affecte le système soit positivement ou négativement, à cet effet, il reste donc très nécessaire et important pour tout pays, c'est ce qu'on peut remarquer sur les deux états Rostomide et Zianide.

Pour le système financier Rostomide, il avait des ressources, des dépenses et une monnaie, ainsi que des moyens de transactions, quant aux ressources, il avait de multiples ressources, cependant, il repose principalement sur l'aumône légale « Zakat » et la dime « Aouchour », en plus des subventions externes par les ibâdites de l'orient.

L'état a dépensé à travers des fonds de ces ressources sur les aspects vitaux, tel que l'aspect économique, social et en deuxième lieu sur le domaine militaire.

En ce qui concerne la monnaie, nous croyons qu'il existait, puis elle a disparu après cela, et elle est susceptible d'être d'un genre de monnaie d'or, en raison de l'apport de l'or du Soudan d'une façon fréquente.

Quant aux modes de transactions, elles se différaient d'une région à l'autre.

En ce qui concerne le système financier Zianide, nous trouvons qu'il a se base sur certaines ressources, tél que la perception des impôts et le dédouanement, en plus de multiples butins, et que ses dépenses étaient davantage dans le domaine militaire, en raison de la présence d'une armée grande et forte.

La monnaie Zianide est au contraire de la monnaie Rostomide, elle était dés le début semblable à la monnaie les Almohades, puis a pris son propre style, par la suite, elle avait été soumis à la contrefaçon, en raison de maisons de frappe de monnaie.

En ce qui concerne les modes de transport, on trouve qu'elles étaient faciles par rapport à l'opération commerciale, et elles se différaient d'une région à l'autre.